الصحيفة
ASSAHIFA.COM

شتنبر 2023

الإيداع القانوني :
2023PE0011 /17/022
ردمد : 2820 - 7599
مدير النشر : حمزة المتيوي
العدد 7 • الثمن 7 دراهم

وحوش التأمينات في المغرب.. مجلس المنافسة يُعري واقع الفساد في سوق يدر الملايير من الأرباح 18

#assahifa
www.assahifa.com

المرزوقي للصحيفة:
قيس سعيّد ظاهرة عابرة في مسار مضطرب لتاريخنا المعاصر

عام على

انهيار العلاقة

بين تونس والمغرب

الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية
والمسح العقاري والخرائطية

Agence Nationale de la Conservation Foncière,
du Cadastre et de la Cartographie

عيد الشباب

بمناسبة حلول الذكرى الستون لعيد الشباب المجيد،
يتشرف المدير العام للوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية، أصالة عن نفسه ونيابة عن كافة أطر ومستخدمي الوكالة أن يرفع أخلص التهاني وأصدق المتمنيات إلى صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، راجين لجلالته موفور الصحة وطول العمر، وأن يحفظه في ولي عهده صاحب السمو الملكي الأمير مولاي الحسن وصاحبة السمو الملكي الأميرة لالة خديجة وأن يشد أزره في صاحب السمو الملكي الأمير مولاي رشيد، وأن يحفظ كافة أفراد الأسرة الملكية الشريفة.

ويجددون بهذه المناسبة ولائهم الخالص وتعلقهم المتين بالعرش العلوي المجيد.

افتتاحية

>> مَوتُ السياسة في المغرب

خـالد البرحلـي

لا فرق بين الحياة السياسية في المغرب وبين المقابر، الصمت القاتل قاسم مشترك بينهما، فبعد 67 عاما من الاستقلال يمكن الجزم أن أسوأ مرحلة سياسية تعيشها المملكة تعكسها بوضوح في زمن الحكومة الحالية التي يترأسها رجل الأعمال عزيز أخنوش.

كل شيء هامد، لا تواصل مع الرأي العام، ولا ردود عن إجابات يطرحها الإعلام، ولا برامج حكومية يمكن شرحها للمواطنين، ولا تفسير لأخطاء قاتلة في تدبير الشأن العام يمكن لرئيس الحكومة أن يخرج يشرح أسبابها أو على الأقل ليُبررها.

تضخمٌ لم يحدث منذ 2014 أنهك القدرة الشرائية للمواطنين ولا أحد تحدث عن تداعياته وأسبابه والقرارات التي اتُّخذت لتقليصه، وارتفاع مهول في أسعار المحروقات في عهد رئيس حكومة لاعب وحكم في المجال، ولا أحد اتخذ أي خطوة للتساؤل عن مبررات هذا الارتفاع الفاحش أو عن هوامش ربح شركات المحروقات التي فاقت المليار دولار سنويا على حساب جيوب المواطنين، لا شيء من كل هذا. الصمت قاتل، والسكون يَعُم البلاد بشكل مذهل!

الخلاصة، أن حكومة رجال الأعمال الحالية، تعد أغرب حكومة بالمغرب منذ استقلال البلاد سنة 1956، وحينما يصبح لدينا ناطق رسمي بإسم الحكومة لا يهتم بحياة مغربيين قُتلا رميا بالرصاص ببرودة دم من طرف جيش دولة مجاورة، وأكثر ما يمكنه أن ينطق به هو أن «الأمر بيد القضاء» دون أن يكون هناك موقف سياسي وإنساني يعكس قيمة المواطن المغربي ووجوب الدفاع عنه، ودون أن يصدر أي بلاغ، أو أي تعليق، من الحكومة، فهذا يعكس إلى حد بعيد إلى أي مدى نحن في الجحيم مع حكومة عزيز أخنوش.

لم يسبق لحكومة في المغرب أن افترست السياسة كما فعلت الحكومة التي يرأسها عزيز أخنوش، والمُشكلة أغلبيتها من ثلاثة أحزاب «ميتة سياسا» منفوخة عدديا بحجم برلمانييها الذين لا يحضرون حتى جلسات واجتماعات حاسمة للتصويت أو مناقشة ميزانيات وقرارات ترهن مصير البلاد.

كثير من الوزراء في الحكومة الحالية كان بالنسبة لهم المنصب مثل «أرض الميعاد»، والباقي لا يهمهم في شيء، بعض هؤلاء لا يعرف المغاربة وجوههم ولا حصيلة عملهم الوزاري لأنهم وزراء «موتى سياسيا»، لا يُسائلهم رئيسهم في الحكومة، ولا معارضة قادرة على متابعتهم لأنها أكثر ضعفا وتقهقرا وهوانا من الحكومة، وتائهة في معارك دونكيشوتية لا تنتهي، بعيدا عن دورها الرقابي حسب ما يكفله لها الدستور.

الجمود أصبح أسلوب حياة في المغرب، والتواطؤ من خلال الصمت أصبح كلفة باهضة يدفعها المغربي دون أن يجد من يدافع عنه، فكيف لرئيس حكومة يُعَدُّ أكبر مُورد ومُوزع للمحروقات في المغرب أن يصرف 500 مليار سنتيم من ماليةً الدولةً على مهني النقل، فقط ليتفادى اتخاذ إجراءات تحد من هوامش ربح الشركات الكبرى مثل شركته «إفريقيا غاز»؟.

كيف لرئيس حكومة أن يشتري صمت أصحاب 180 ألف عربة من أرباب النقل الطرقي، ويترك ما يفوق 4 ملايين عربة أخرى يملكها المواطنون أغلبهم من ذوي الدخل المحدود تحت رحمة تقلب الأسعار، لأنه يخشى من صراخ المهنيين في الشوارع لكنه لا يخشى من قتل القدرة الشرائية لملايين المغاربة، حيث تفترسهم الأسعار بدون رحمة؟

إننا اليوم أمام ظواهر غريبة سياسيا، حيث لا أحد يعرف كيف تدير الحكومة شؤون المغاربة، ولا أحد من وزرائها قادر على الحديث أو الإجابة على اتصالات الصحافيين ولا إعطاء أي معلومة مُفيدة للمغاربة، فقط، هناك الناطق الرسمي بإسم الحكومة، الذي يشبه عمدة في صعيد مصر، يخرج في كل ندوة بعد المجلس الحكومي ليخبرنا بلغة عنيفة أن الكل على ضلال وما يقوله هو صلاحٌ مبين علينا تصديقه أو أننا «خارجون عن القانون» نُكِنُّ للحكومة كل الحقد والحسد.

هذا هو الواقع للأسف، والظاهر أنه سَيطول، لأنّ الأغلبية «ملّت» من ممارسة دورها الدستوري، والمعارضة تعيشها روتينها اليومي، والمغاربة أصبحوا أكثر نفورا من متابعة مسلسل حكومي فوضوي، والفراغ أصبح قاتلا، والسياسة في المغرب ماتت، وإكرام الميت دفنه!.

- **المديـر العـام**
  خالد البرحلي
- **الشريك المؤسس**
  محمد حكمون
- **مدير النشر**
  حمزة المتيوي
- **مديرة التسويق والعلاقات العامة**
  أمال المتوكل
- **رئيس القسم الدولي**
  محمد سعيد أرباط
  خولة اجعيفري
- **رئيس القسم التقني**
  إسماعيل كرودي
- **المسؤولة عن مكتب أوروبا**
  أمال الصبهاني
- **للتواصل مع الإدارة**
  contact@assahifa.com
- **للإعلان في الصحيفة**
  Ads@assahifa.com
  +212 (0) 6 61 45 39 86
- **المقر الرئيسي للمجموعة**
  شارع النخيل، حي الرياض، الرباط
- **الطبع: ماروك سوار**
- **توزيع: سوشبريس**

عام على انهيار العلاقة بين تونس والمغرب

كيف يمكن للمغرب أن يتجاوز سياسة قيس سعيد «الهجينة» والهشة لترميم العلاقة «المنهارة» بين المملكة وتونس؟

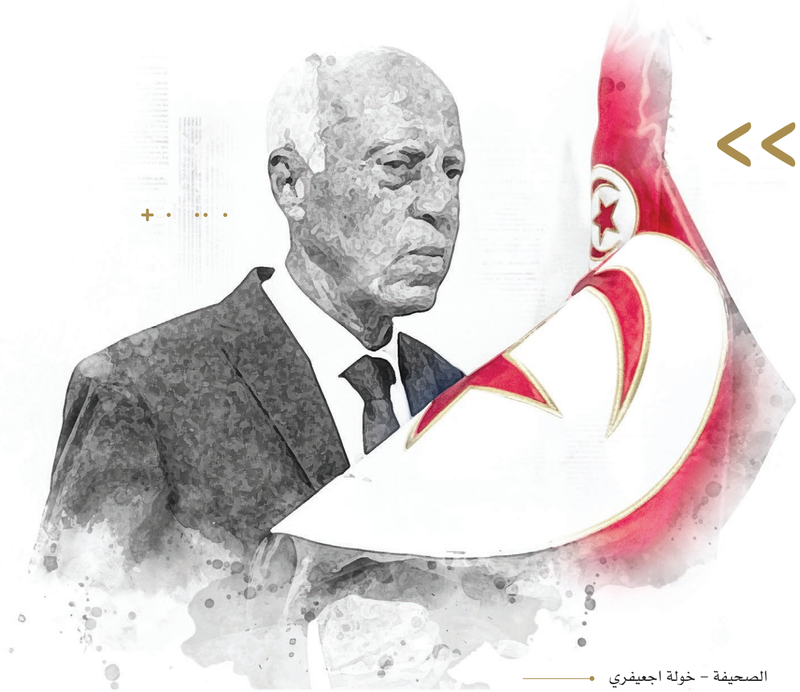

الصحيفة – خولة اجعيفري

يقول هنري كيسنجر، الذي لُقّب بـ «ثعلب الدبلوماسية» بعدما قاد الخارجية الأميركية في أحلك منعطفاتها، وأسهمت تكتيكاته في رسم خريطة العالم على مدار قرن من الزمن، (يقول) في كتابه الشهير «الدبلوماسية من الحرب الباردة حتى يومنا هذا»، إن هذه الأخيرة «هي فن تقييد القوة، إذ إنها ليست مجرد إدارة للأزمات، بل تجنب حدوث الأزمات»، بيد أن العديد من الأزمات التي تشهدها العلاقات في المسرح الدولي، تكون منافية لما سبق، وبعيدة عن مناقب الدهاء والكياسة واللباقة والأناقة في تصريف المواقف أو حتى الانقلاب على مواقف سابقة دونما افتعال أزمات «لا مُبرر لها»، سيّما في ظل التحولات الجيوسياسية وتوالي الأزمات التي يشهدها العالم.

والأزمة الأخيرة التي شهدتها العلاقات المغربية التونسية، تدخل في هذا الصنف «الانقلابي غير المبرّر ولا المفهوم» وفق قراءات المراقبين، سيّما وأنه يتزامن وظرفية المتغيرات التي تتطلب دبلوماسية تكون حجر الزاوية في بناء السلام والاستقرار الإقليمي بين دولتين يجمع بينهما مصير المنطقة المشترك أكثر ممّا يُفرق بينهما.

بناء على ما سبق، وتزامنا مع مرور عام من عمر الخلاف بين المملكة المغربية والجمهورية التونسية، والذي يُعد ثاني أسوأ خلاف دبلوماسي في تاريخ العلاقات بين البلدين المغاربيين، تخوض «الصحيفة»، ضمن ملفّها الشهري، غمار رحلة النبش في أغوار الأزمة الدبلوماسية، وبحث تبعاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتعددة، وكذلك تأريخ العلاقات بين المملكة والجمهورية والتي لطالما اتّسمت بالتوافق قبل حدوث هذا التغيير الكبير.

توافقات من رحم الأزمات

ظلت العلاقات المغربية التونسية، لعقود مضت وفية لزخمها المتواصل من خلال روابط متينة، تستمد قوتها من القواسم المشتركة المتعددة، وحرص القيادات المتعاقبة في البلدين على تعزيز أسسها العريقة، والناتجة عن توافقات دبلوماسية استمدّت من قاعدة الوضوح، وعدم تجاوز الخطوط الحمراء، تجنّبا لتكرار سيناريو خلافات سابقة، عصفت بالعلاقات بما فيها أول أزمة غير مسبوقة بين البلدين في ستّينيات القرن الماضي.

ويتحدّث الخبير المغربي في العلاقات الدولية، حسن بلوان لـ «الصحيفة»، عن تاريخ العلاقات المغربية التونسية الطويل الذي اتسم بحالات من التأثير والتأثُّر على مرِّ الدول والكيانات والقوى المتعاقبة على المنطقة المغاربية، وصولا إلى مرحلة الاستعمار الفرنسي، موردا أن هذا التاريخ نفسه تخللته أزمات وانتكاسات وصدامات كان أولها بعد الاستقلال عقب التوتر بين الرئيس التونسي السابق، الحبيب بورقيبة والملك الراحل محمد الخامس الناتج عن الاطاحة بالملك التونسي محمد الأمين باي واستقباله وأسرته في المغرب، الأمر الذي رفضه بورقيبة بشدة ليبعث موفدا عنه إلى الرباط، لثني الملك عن قرار استضافة حفدة الباي دون جدوى. «لكن سُرعان ما تلافى قائدا البلدين وقتها هذا الأمر لتمضي السنوات الموالية في هدوء واستقرار تام».

ثاني هذه الأزمات «العنيفة» بين المغرب وتونس كان «الصدام التاريخي» في ستينيات القرن الماضي، عندما دعمت تونس بزعامة بورقيبة نشأة دولة «موريتانيا»، مما أدى إلى قطيعة دبلوماسية بينها وبين الرباط، وكانت الأولى من نوعها بين عامي 1961–1965، إذ إن المغرب، وبعد استقلاله عام 1956 اعتبر موريتانيا جزءا من حدوده الترابية استنادا على «الحق التاريخي»، وبالنظر إلى أن ساكنة هذه المناطق الجنوبية دانوا بالولاء للسلطان المغربي قبل الاستعمار.

وعلى إثر اعتراف تونس بموريتانيا، ودعمها في منظمة الأمم المتحدة، حدثت قطيعة ديبلوماسية، بعد أن اعتبرت الرباط أن هذا «الاعتراف» خطوة طعنت في اتفاق الصداقة والمساعدة الذي وقّعه البلدان في مارس 1957 بحضور بورقيبة والأمير مولاي الحسن، الذي صار ملكا بعدها.

ثاني هذه **الأزمات «العنيفة» بين المغرب وتونس كان «الصدام التاريخي»** في ستينيات القرن الماضي، عندما **دعمت تونس بزعامة بورقيبة نشأة دولة «موريتانيا»**، مما أدى إلى قطيعة دبلوماسية بينها وبين الرباط، وكانت الأولى من نوعها بين عامي **1965-1961**

بعد **«صدام موريتانيا»**، اختار بورقيبة بنفسه بعدئذ، النأي عن الاعتراف بجبهة البوليساريو الانفصالية التي تأسست سنة 1973، **رافضا هذه التوجهات التي تمس سيادة المغرب على أراضيه**، بل «سعى وقتها أكثر من مرة لدى الرئيس بومدين لثني اعتراف الجزائر بالبوليساريو، لإيمانه بأن هذه المنطقة لا تحتمل دويلات مقسمة، وإنما دول كبرى تتعاون فيما بينها»

وفي الوقت الذي يرى فيه الخبير في العلاقات الدولية، حسن بلوان، أن ما أزعج الرباط وأثار حفيظتها، حينها، هو الدور الذي لعبه بورقيبة مع الجنرال شارل ديغول في هذا التوجه، قال المحلل السياسي التونسي، سمير الخالدي في حديثه لـ «الصحيفة»، إن هذا الحدث أو الخلاف غير المسبوق الذي عصف بالعلاقات الثنائية حينئذ، هو نفسه الذي «وضع أسس العرف الدبلوماسي التونسي في العلاقات الخارجية بصفة عامّة لما يزيد عن 60 عاما على الأقل، عندما جزمت تونس بأنها لن تتدخّل في الخلافات إلا بما يمكن أن يقرب من وجهات النظر ولا أن تميل لجهة في مقابل جهة أخرى».

رؤساء تونس يغلقون باب إحداث دويلة انفصالية

بعد «صدام موريتانيا»، اختار بورقيبة بنفسه بعدئذ، النأي عن الاعتراف بجبهة البوليساريو الانفصالية التي تأسست سنة 1973، رافضا هذه التوجهات التي تمس سيادة المغرب على أراضيه، بل «سعى وقتها أكثر من مرة لدى الرئيس بومدين لإلغاء اعتراف الجزائر بالبوليساريو، لإيمانه بأن هذه المنطقة لا تحتمل دويلات مقسمة، وإنما دول كبرى تتعاون فيما بينها» يقول الخبير التونسي في العلاقات الدولية في حديثه لـ «الصحيفة»، مشدّدا على أن هذه النقطة بالذات، عُرف دبلوماسي وسياسة مؤطرة استمرّت لأكثر من خمسة عقود بقيت فيها تونس «تُحاول عدم الدخول في أي مواجهة مع المغرب، بل حاولت كسبه، وكسب الاستفادة من علاقاته في أفريقيا ومع عدد من الدول».

وقُرب بورقيبة من المغرب فرضه، وفق بلوان قواسم التاريخ والجغرافيا السياسية في المنطقة، حيث وجد نفسه محاطا بأنظمة عسكرية شمولية على النقيض من التفكير البراغماتي الخاص بتونس وقتها، حيث كان في مصر (جمال عبد الناصر) وليبيا (معمر القذافي) وفي الجزائر (محمد إبراهيم بو خروبة الملقب بهواري بومدين)، لذلك كان المتنفس هو الانفتاح والتحالف مع المملكة المغربية القريبة فكرا وتوجها واعتدالا من تونس.

وهو النهج الذي حافظ عليه الرئيس التونسي المخلوع زين العابدين بنعلي، واعتبره عرفا دبلوماسيا ثابتا، أسسه سلفه بورقيبة، وذلك على الرغم من مشاعر الجفاء المتبادلة بينه وبين

الملك الراحل الحسن الثاني من جهة، وسياسة الترغيب والترهيب التي نهجتها الجزائر وليبيا من جهة ثانية، لتستمر بذلك تونس في تبني خطاب داعم للمغرب داخل المنتظم الدولي، وكذلك في أروقة جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية سابقا.

ومن الحسنات المسجلة في دفتر بنعلي إيجابا، أنه قطع الطريق أمام محاولات ضم جبهة البوليساريو إلى جامعة الدول العربية ثم إلى اتحاد المغرب العربي بالرغم من ضغوط النظام العسكري الجزائري، ما مكّن من تحقيق استمرارية العلاقات الطيبة بين البلدين حتى بعد وصول الملك محمد السادس إلى سدّة الحكم ومواظبته على تبادل الزيارات مع الرئيس زين العابدين في أكثر من مناسبة.

المرزوقي: انقلاب تونس في قضية الصحراء يمثل «غباء» نظام قيس سعيد

شدّد الرئيس التونسي الأسبق منصف المرزوقي، في تصريح لـ «الصحيفة»، على أن موقف الحياد الذي لطالما التزمت به الدبلوماسية التونسية حيال ملف الصحراء المغربية، وفي علاقاتها مع الرباط منذ عهد بورقيبة والرئيس المخلوع بنعلي، وصولا إلى فترة جلوسه هو شخصيا على هرم السلطة، كان «مقبولا من طرف الملوك العلويين الثلاثة، وكان مقبولا حتى من القادة الجزائريين أنفسهم»، واصفا انقلاب قيس سعيّد عن هذا الخط المتجذر والأساسي في العلاقات الثنائية بمثابة دليل على «غباء» النظام التونسي الجديد في شخص رئيسه.

وتفجّرت «ثورة الياسمين» التونسية، دون أن تتزحزح المواقف الدبلوماسية للبلدين عن مكانها، إذ حرص المسؤولون التونسيون طيلة السنوات السالفة، على استمرارية حياد الدولة عند تصريف المواقف وتجنّب المس بمصالح المغرب في قضية الصحراء، على الرغم من التوتر الإقليمي المستمر والمتصاعد مع الجزائر المتورطة في عرقلة حلحلة الملف، ولعلّ التقارب الوطيد بين المملكة المغربية والجمهورية التونسي، والتوافق الدبلوماسي التاريخي حول القضايا الخلافية، هو ما يُفسّر تأخر المغرب في إبداء موقفه من الثورة التي أطاحت بنظام بنعلي خلافا لعدد من الدول العربية والغربية.

+ • ••• +

انقلاب قيس سعيّد عن خط الحياد دبلوماسي حيال ملف الصحراء المغربية المتجذر والأساسي في العلاقات الثنائية بمثابة دليل على «غباء» النظام التونسي الجديد في شخص رئيسه

منصف المرزوقي
الرئيس التونسي الأسبق

خلافا للملوك والرؤساء العرب.. محمد السادس يحتضن ثورة الياسمين

العلاقة بين المغرب وتونس في فترة ما أطلق عليها بـ«ثورات الربيع العربي»، وما بعدها كانت «ممتازة ومتميزة جدا» وفق تعبير الرئيس التونسي الأسبق منصف المرزوقي، الذي أسرّ لـ» الصحيفة» بعض تفاصيل الزيارة الرسمية التي قام بها الملك محمد السادس لتونس في 2014، وهي تعيش مرحلة «ما بعد الثورة»، حيث بعث بإشارات لإمكانية إيجاد صيغ للتعامل والتقارب مع التجارب الوليدة للانتقال الديمقراطي، بعيدًا عن منطق التخوف والتوجس ثم المواجهة، وذلك خلافا لعدد من الدول العربية والأنظمة التي فضلت التواري عن الأنظار وقتها.

وبقدر ما كانت هذه الزيارة اعترافا ملكيا، بثورة شعبية يستلزم التعامل مع نتائجها بواقعية وجدّية واحترام، بقدر ما تركت في قلوب التونسيين الأثر البالغ سيّما وأنها تزامنت مع شحنة الهلع التي تمكّنت منهم، وقتها، على إثر الهجمات الإرهابية التي توالت على البلد وضربت عمق السياحة والاقتصاد لترخي بظلالها السلبية على كافة مناحي الحياة والمعيش اليومي للمواطنين التونسيين قبل أن يظهر، الملك مترجّلا بدون حراسة يلتقط الصور مع الشعب ويمنح تونس أكبر دعاية للأمن والأمان يُمكن أن تحظى بها.

وفي مقدّمة الشخصيات التونسية الممتنة للملك محمد السادس، والتي تحمل في قلوبها عظيم التقدير والود للمغرب، الرئيس الأسبق منصف المرزوقي، الذي فتح دولاب ذكريات هذه الفترة، متحدّثا لـ «الصحيفة» عن تعامل الملك المغربي، وقتها بكثير من الحكمة مع بعض الاشاعات التي ادعت وجود خلاف بين قائدي البلدين.

ويحكي المرزوقي لـ «الصحيفة»، كيف أن الملك محمد السادس مدّد زيارته الرسمية لتونس عشرة أيام عندما بلغت إلى مسامعه إشاعة وجود خلاف بينهما، وذلك بغرض تكذيبها، وبعث رسالة لمن وصفهم بـ «المصطادين في الماء العكر» مفادها أن العلاقات بخير، موردا: «أذكر أيضا الحفاوة البالغة التي استقبلت بها عند زيارتي الرسمية سنة 2012 إلى المغرب، كنت آمل آنذاك تحريك ملف الاتحاد المغاربي وقمت بما أمكن من اتصالات مع الأشقاء الجزائريين، لكن للأسف الأمور لم تتحرك، بل بالعكس اتخذت طريقا معاكسا أوصلنا للوضع غير الطبيعي الذي نعيشه اليوم».

وظلت تونس طيلة السنوات الماضية التي تلت الثورة وعلى الرغم من تعاقب الرؤساء ومدبّري الشأن الدبلوماسي، ملتزمة بنهج الوقوف على الحياد بإيجابية ومحاولة إيجاد تسوية سلمية لقضية الصحراء المغربية تحت مظلة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، دون التسبّب في «إغضاب» الرباط أو جارتها الجزائر التي تحتضن الجبهة الانفصالية، وتدعمها ماديا ولوجيستيكيا ودبلوماسيا في مهمة تقسيم المغرب، وفصله عن صحرائه، وهو ما دفع رئيس الحكومة التونسي الأسبق الحبيب الصيد في 2016 إلى إلغاء زيارته إلى المملكة لحضور مؤتمر بمدينة الداخلة المغربية، حتى لا يُحسَب موقفا داعما لمغربية الصحراء.

ما الذي حدث حتى تغيّر الوضع وتأزمت العلاقة بين المغرب وتونس؟

في 14 أكتوبر 2019، بعث الملك محمد السادس، برقية تهنئة للرئيس التونسي المنتخب قيس سعيد، اختزلت عمق هذه العلاقات، وأكد وقتها عاهل البلاد «عزمه القوي على العمل سويا، من أجل تعزيز علاقات التعاون المتميزة القائمة بين البلدين، والارتقاء بها إلى مستوى الروابط الأخوية المتينة التي تجمع شعبيهما الشقيقين، بما يستجيب لتطلعاتهما إلى المزيد من التضامن والتكامل والتنمية المشتركة». مشيدا في البرقية ذاتها بنجاح «الاستحقاق الرئاسي الذي بقدر ما يؤكد التزام الشعب التونسي الراسخ بمواصلة مساره الموفق نحو إرساء دولة الحق والقانون والمؤسسات، يعكس تلكم الثقة الغالية التي أولاكم إياها، تقديرا منه لما توسمه فيكم من غيرة وطنية صادقة وحرص شديد على خدمة مصالحه العليا». وهذه البرقية، بقدر ما تُوضح حسن نيّة الجالس على العرش في المغرب، بقدر ما بيّنت رغبة الرباط في الاحتفاظ بنفس الأعراف الدبلوماسية المتوارثة منذ عهود، سيّما وقد شكل حضور وفد مغربي رفيع مَثّل الملك محمد السادس، في حفل تنصيب الرئيس قيس سعيد، يتكون من رئيسي مجلسي

ظلت تونس طيلة السنوات الماضية التي تلت الثورة وعلى الرغم من تعاقب الرؤساء ومدبّري الشأن الدبلوماسي، ملتزمة بنهج الوقوف على الحياد بإيجابية ومحاولة إيجاد تسوية سلمية لقضية الصحراء المغربية تحت مظلة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية

النواب والمستشارين السابقين الحبيب المالكي وحكيم بنشماش، إحدى المحطات البارزة في درب تعزيز العلاقات الوطيدة بين البلدين، وكان هو الوفد الوحيد الذي حضر حفل التنصيب على الصعيدين العربي والمغاربي.

ومن جانبه عبّر الرئيس التونسي عن بالغ شكره وتقديره للملك محمد السادس على مبادرة إيفاد هذا الوفد رفيع المستوى للمشاركة في حفل تنصيبه رئيسا للجمهورية التونسية، معربا عن «استعداد تونس الدائم لمزيد تعزيز علاقاتها مع المغرب من خلال إيجاد صيغ وتصورات جديدة للتعاون في كافة المجالات لمواجهة مختلف التحديات وتجسيم تطلعات الشعبين الشقيقين نحو مزيد من التعاون والتكامل والتضامن»، وفق ما جاء في البرقية الصادرة عن الرئاسة التونسية.

وبعد هذه البرقية بشهور بدأت علامات الضمور والجفاء تخيّم على العلاقات التونسية المغربية التي اقتصرت على تبادل بعض المكالمات الهاتفية أو الرسائل بين الملك محمد السادس والرئيس قيس سعيد في مناسبات محدودة من دون زيارات، ما اعتبر مؤشراً قوياً في حد ذاته، على الانحدار السريع الذي ستعرفه لاحقا علاقاتهما، مقابل الصعود القوي الذي شهدته العلاقات التونسية الجزائرية.

حيث جرت مياه كثيرة تحت جسر العلاقات المغربية التونسية، ومنعت سعيّد من أن يزور الرباط كما جرت به عادة الرؤساء التونسيين الذين تعاقبوا على سدة الحكم في الجمهورية، وذلك مقابل التقارب التونسي–الجزائري الملحوظ والذي جسده حضور قيس سعيد في حفل الاستعراضات العسكرية بالجزائر، وتوقيعه اتفاقيات مشتركة مع الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون، في ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي تعرفها تونس.

<<

أما المغرب، فقد اختار سلك أسلوب **«الصمت السياسي»** على العلاقات المغربية ـ التونسية، وهي على العموم عادة دبلوماسية معروفة، لكن هذا من جهة ثانية يؤشر جليا لحالة الجمود بين الرباط وتونس في السنوات الأخيرة، والتي «انفجرت» بشكل علني في 26 غشت 2022، بمناسبة **انعقاد الدورة الثامنة لمنتدى التعاون الياباني-الأفريقي «تيكاد 8»، عندما استقبل زعيم جبهة البوليساريو الانفصالية، إبراهيم غالي، استقبالا رسميا «حارا» في المطار ، ثم في قصر قرطاج**، حيث اعتبر هذا التصرف من طرف الرباط تراجعا غير مسبوق

أما المغرب، فقد اختار سلك أسلوب «الصمت السياسي» على العلاقات المغربية ـ التونسية، وهي على العموم عادة دبلوماسية معروفة، لكن هذا من جهة ثانية يؤشر جليا لحالة الجمود بين الرباط وتونس في السنوات الأخيرة، والتي «انفجرت» بشكل علني في 26 غشت 2022، بمناسبة انعقاد الدورة الثامنة لمنتدى التعاون الياباني–الأفريقي «تيكاد 8»، عندما استقبل سعيّد زعيم جبهة البوليساريو الانفصالية، إبراهيم غالي، استقبالا رسميا «حارا» في المطار ، ثم في قصر قرطاج، حيث اعتبر التصرف من طرف الرباط هذا تراجعا غير مسبوق مقارنة بما شهدته العلاقات بين البلدين من تقارب وتعاون إيجابي قبل وغداة مرحلة الربيع العربي.

+ • ••• +

من الحسنات المسجلة في دفتر بنعلي إيجابا، أنه قطع الطريق أمام محاولات ضم جبهة البوليساريو إلى جامعة الدول العربية ثم إلى اتحاد المغرب العربي بالرغم من ضغوط النظام العسكري الجزائري، ما مكّن من تحقيق استمرارية العلاقات الطيبة بين البلدين

وعلى إثر ذلك، قررت المملكة المغربية الاستدعاء الفوري لسفيرها في تونس من أجل التشاور، مشيرة إلى أن الجمهورية «ضاعفت أخيراً من المواقف والتصرفات السلبية تجاه المملكة المغربية ومصالحها العليا، وقررت، خلافاً

لرأي اليابان، وفي انتهاك لعملية الإعداد والقواعد المعمول بها بشكل أحادي الجانب، دعوة كيان انفصالي من جانب واحد.

ووصفت وزارة الخارجية المغربية الاستقبال الذي خصصه رئيس الدولة التونسية لزعيم «جبهة البوليساريو»، التي تم نعتها في البلاغ ذاته بـ «الميليشيا الانفصالية»، بأنه «عمل خطير وغير مسبوق يسيء بشكل عميق إلى مشاعر الشعب المغربي، وقواه الحية»، مشدّدة على أن «هذا الموقف العدائي يضر بالعلاقات الأخوية التي ربطت البلدين على الدوام».

من جهتها أعربت تونس عن انزعاجها من البلاغ المغربي، وقامت بدورها باستدعاء سفيرها في الرباط من أجل التشاور، وقالت الخارجية التونسية في بلاغ لها إن «تونس حافظت على حيادها التام في قضية الصحراء التزاماً بالشرعية الدولية، وهو موقف ثابت لن يتغير إلى أن تجد الأطراف المعنية حلاً سلمياً يرتضيه الجميع»، مؤكدة أن الاتحاد الأفريقي عمم مذكرة يدعو فيها كل أعضاء الاتحاد الأفريقي بمن فيهم زعيم جبهة «البوليساريو» للمشاركة في فعاليات قمّة طوكيو الدولية للتنمية في تونس.

> وصفت وزارة الخارجية المغربية **الاستقبال الذي خصصه رئيس الدولة التونسية لزعيم «جبهة البوليساريو»**، التي تم نعتها في البلاغ ذاته بـ **«الميليشيا الانفصالية»، بأنه «عمل خطير وغير مسبوق يسيء بشكل عميق إلى مشاعر الشعب المغربي،** وقواه الحية»، مشدّدة على أن «هذا الموقف العدائي يضر بالعلاقات الأخوية التي ربطت البلدين على الدوام».

بالمقابل، كذبت مذكرة كتابية رسمية صادرة عن اليابان في 19 غشت 2022، مزاعم وزارة الخارجية التونسية بشأن توجيه رئيس المفوضية الأفريقية، دعوة فردية مباشرة للجبهة الانفصالية المزعومة من أجل حضور منتدى تيكاد8، المنعقد بتونس.

وبحسب ما ورد في المذكرة، فإنه تم الاتفاق على أن تقتصر المشاركة على الدول التي تلقت دعوة موقعة من قبل كل من رئيس الوزراء الياباني كيشيد فوميو والرئيس التونسي قيس سعيّد فقط «ولن يسمح لأي وفد بالمشاركة في المؤتمر دون التوفر على دعوة تحمل التوقيعين معا».

وأضافت المذكرة الصادرة عن بعثة اليابان، أن الدعوة لا ينبغي أن ترسل إلى الكيان المشار إليه في المذكرة الشفوية الصادرة في 10 غشت 2022، في إشارة واضحة وصريحة من اليابان لجبهة البوليساريو الانفصالية.

وعلى إثر ذلك، لفتت وزارة الخارجية والتعاون الدولي المغربية، إلى أنه «تم توجيه 50 دعوة إلى الدول الأفريقية التي تقيم علاقات دبلوماسية مع اليابان، ولذلك لم يكن من حق تونس سن مسطرة خاصة بتوجيه الدعوات بشكل أحادي الجانب وموازٍ وخاص بالكيان الانفصالي، وفي تعارض مع الإرادة الصريحة للشريك الياباني».

وشدد الناطق باسم وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الأفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج على أن البيان الصادر عن تونس ينهج نفس التأويل فيما يتعلق بالموقف الأفريقي، الذي ظل على الدوام قائما على المشاركة الشاملة للدول الأفريقية، وليس أعضاء

الاتحاد الأفريقي، وهو ما يستند إلى قرار قمة الاتحاد الأفريقي رقم 762، الذي يوضح أن إطار عمل تيكاد ليس مفتوحا في وجه جميع أعضاء الاتحاد الأفريقي، وأن صيغة المشاركة مؤطرة بنفس القرار ومن خلال ترتيبات مع الشريك، مضيفا أنه حتى قرار المجلس التنفيذي الصادر في يوليو 2022 بلوزاكا اكتفى بـ «تشجيع المشاركة الشاملة» مع اشتراطه «الامتثال لقرارات الاتحاد الأفريقي ذات الصلة»، وهي في هذه الحالة القرار 762.

وبناء على ما سبق، تأكد أن دعوة تونس الجبهة الانفصالية للحضور في تيكاد 8، قرار انفرادي اتخذه الرئيس قيس سعيد تجاوبا مع الرغبة الجزائرية التي طالما استهدفت دفع حكام قرطاج لاختيار واعتماد موقف يتماهى والموقف الجزائري حيال ملف الصحراء المغربية.

واعتبرت هذه الخطوة الدبلوماسية «غير المحسوبة» والتي رفضها الكثير من سياسيي ومثقفي ودبلوماسي البلد، تأكيدا لمسلسل «الاستفزاز التونسي» للمغرب الذي بدأ أساسا قبل أشهر من خلال امتناعها عن التصويت لصالح قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2602 الصادر سنة 2021 بشأن تمديد عمل بعثة «المينورسو» لمدة سنة إضافية، الأمر الذي يؤكد على التقارب السياسي بين «قصر المرادية وقصر قرطاج ورضوخ تونس لإملاءات النظام الجزائري، الذي نجح في طي صفحة سياسة الحياد التقليدي لتونس في ملف الصحراء المغربية للمرة الأولى في التاريخ السياسي للبلد خلال العقود الماضية، الأمر الذي زَدّه البعض إلى المباحثات الأمنية والاقتصادية التي جمعت بين الطرفين في الفترة الأخيرة.

> وقد لفتت وزارة الخارجية والتعاون الدولي المغربية، إلى أنه تم توجيه 50 دعوة إلى الدول الأفريقية التي تقيم علاقات دبلوماسية مع اليابان، ولذلك لم يكن من حق تونس سن مسطرة خاصة بتوجيه الدعوات بشكل أحادي الجانب وموازٍ وخاص بالكيان الانفصالي

«تصرف» قيس سعيّد في علاقته مع المغرب

يقول الخبير التونسي في العلاقات الدولية، سمير الخالدي لـ «الصحيفة»، إن الرئيس التونسي قيس سعيد «واقع تحت رحمة وتحكم النظام الجزائري، وهذا الأمر معروف في تونس، والكل يتحدث عنه»، مشدّدا على أن استقبال زعيم الجبهة الانفصالية السنة الماضية، بهذه الطريقة «لم يكن وفق مبررات المشاركة في مؤتمر تيكاد8 أو تلك المبررات الواهية التي صدرت عن الرئاسة، ذلك أن الرئيس التونسي استقبل زعيم الجبهة الانفصالية رسميا في المطار، وأيضا في القصر الجمهوري، وكأنه رئيس دولة، وبالتالي وكأن سعيّد يعلن الاعتراف به، وبما يمثله، وهذا طبعا موقف مرفوض من كل التونسيين سواء منهم السياسيين أو المثقفين أو حتى من لديهم ولو النزر القليل من المعرفة بعلاقات تونس والمغرب».

وأبرز الخالدي، أنه منذ انقلاب سعيّد في 25 يوليوز 2021، وإلغائه لمؤسسات الدولة، ومن خلالها الحياة الديمقراطية في تونس، «كان متوقعا بروز مواقف لقيس سعيّد من هذا النوع، ذلك أنه لا يفهم في السياسة الداخلية ولا سياسة الأحزاب ولم يُمارسها، بل كان أستاذا مساعد للقانون الدستوري في الجامعة، ومن المعروف أنه قد ألقى محاضرات عدّة للرئيس المخلوع على مستوى الاستشارات القانونية، وبالتالي كان بشكل من الأشكال جزءا من منظومة النظام القديم من الناحية المعرفية إلى جانب أساتذة جامعيين آخرين».

وعلى الرغم من قُرب سعيّد من النظام القديم الذي قاده بنعلي، إلا أنه و وعلى مستوى السلطة لم يسر على نفس نهجه عندما تعلّق الأمر بالمغرب، وذلك راجع لكونه «لا يفهم في السياسة الخارجية، ولا إدارة الأحزاب ولا حتى دواليب الدولة ناهيك عن الدبلوماسية» يقول الخبير السياسي التونسي، وهو يُفسر كيف سهُل على النظام الجزائري بسط سيطرته على سعيّد مضيفا: «المشكل أنه شخص بدون ثقافة سياسية، وممارسة سياسية، وبدون حكمة، وبالتالي سيسهل على القوي أو من يملك أوراق قوة أن يوجهه حيثما يشاء، وهنا أقصد طبعا النظام الجزائري الحالي الذي ساند قيس سعيد من خلال الرئيس تبون مباشرة عقب انقلابه على مؤسسات الدولة، بل قال في مرة من المرات إن التونسيين لا ينفع معهم النظام الديمقراطي والتعددية الحزبية والنظام البرلماني، لذا، يجب أن يكون في تونس نظام رئاسي، وشخص واحد يحكم ويتحكم في الأمر برمته». وهو ما يوضّح جليا هوس قيس سعيّد بالسلطة.

> وقد تأكد أن **دعوة تونس الجبهة الانفصالية للحضور في تيكاد 8، قرار انفرادي اتخذه الرئيس قيس سعيد تجاوبا مع الرغبة الجزائرية** التي طالما استهدفت دفع حكام قرطاج لاختيار واعتماد موقف يتماهى والموقف الجزائري حيال ملف الصحراء المغربية. واعتبرت هذه **الخطوة الدبلوماسية «غير المحسوبة»** والتي رفضها الكثير من سياسيي ومثقفي ودبلوماسي البلد، تأكيدا لمسلسل **«الاستفزاز التونسي» للمغرب**

هذا في الوقت الذي اعتبر فيه الرئيس التونسي السابق، منصف المرزوقي في تصريح لـ«الصحيفة» أن «استقبال سعيّد، لزعيم جبهة انفصالية قوبل برفض كبير وردود فعل عنيفة من السياسيين التونسيين الذين استنكروا هذه الخطوة الإنقلابية، للرئاسة التونسية التي أصرّت على التضحية بدولة شريكة وصديقة كالمغرب لإرضاء الطرح الجزائري، وهو ما اعتبر سقطة تاريخية لرئيس فاقد للشرعية» وفق تعبير المرزوقي.

الأخير أكد أن استقبال سعيّد لزعيم الجبهة الانفصالية، ارتكب من خلاله خرقا سافرا للفصل السابع من الدستور التونسي الذي يعتبر أن «الجمهورية التونسية جزء من المغرب العربي الكبير تعمل على تحقيق وحدته في نطاق المصلحة المشتركة»، ما يعني أنه أجهض بيده حلم اتحاد المغرب الكبير، وناقض نفسه بعد دعوة إحياء هذا التكتل التي كان قد أطلقها من طرابلس في 2021، بقوله «سنعمل معا على أن يعود اتحاد المغرب العربي لسالف نشاطه باجتماع جديد للدول المكونة له على مستوى وزراء الخارجية، وعلى مستوى القمة».

والحديث عن الموقف الصادم الذي اتخذه قيس سعيد اتجاه قضية حساسة بالنسبة للمغرب، يستوجب بحسب الخبير في العلاقات الدولية حسن بلوان، «الوقوف عند منطلقاته الفكرية وتركيبته السيكولوجية الغارقة في الشعبوية والفردانية والانتصار للرأي الواحد وهو ما يتجسد في خطبه وتخبطه العشوائي في جميع القضايا الداخلية قبل الخارجية، الأمر الذي استغلته الجزائر بخبث شديد لتفرض أجندتها المعادية للمملكة على رئيس تونسي يفتقد الحنكة السياسية رغم انتمائه الأكاديمي لحقل العلوم السياسية والقانون الدستوري» وفق المتحدث.

تراجع الجزائر عن دعم قيس يُحبط توقعاته

في سياق معادلة الربح والخسارة، يرى الخالدي الخبير التونسي في العلاقات الدولية، أن فداحة الاختيارات التي أقدم عليها قيس سعيد على مستوى السياسة الخارجية التونسية وخسارة المغرب على الخصوص، لطالما كانت موضع تساؤل لدى التونسيين، حول ما الذي سيستفاد من الدخول في صراع مع الرباط. «بالعقل والمنطق أيهما أفيد لتونس خصوصا في هذا الوضع، تثمين

علاقاتها مع الرباط والاستفادة منها خصوصا على المستوى الإفريقي، أم تدعيم شخص وجبهة لا مستقبل لها؟».

ويرى المتحدث، أن الرهان اليوم لعودة الاستقرار إلى المنطقة المغاربية، مرتبط بالمعارضة في الجزائر التي يكاد يجزم بأنها في يوما ما «ستتمكن من إسقاط هذا النظام والاتيان بنظام ديمقراطي»، مضيفا: «ماذا سيكون مصير البوليساريو؟ أكيد ستنتهي هذه الجبهة المزعومة من التاريخ ومن الوجود نهائيا لأنها أساسا موجودة بدعم من الجزائر وهي من تمدّها بالحياة».

وتابع الخبير التونسي في العلاقات الدولية «حاليا لا يمكن الحديث عن النظام في تونس حقيقة، بل ومن الظلم أن نتحدث عنه، نحن نتحدّث هنا عن نظام قيس سعيد وعن رؤيته التي لا تمثل وجهة نظر التونسيين ولا حتى المثقفين ومؤسسات الدولة الحقيقية في البلد، وبالتالي هذه عملية غير محسوبة وغباء سياسي، وعملية إرضاء للجزائر فقط».

ضغط فرنسي بتوافق جزائري دفعا سعيّد لاستقبال زعيم البوليساريو وإظهار أن المغرب في «عزلة مغاربية»

هذا الموقف «الغريب وغير الشرعي»، الذي تبنّاه قيس بحسب المحلل السياسي التونسي، لم ينتج تحت تأثير الجزائر لوحدها، بل أيضا فرنسا لها دخل كبير في ما حصل من تشنج في العلاقات الثنائية مع سنتين، موردا: «العلاقات المغربية الفرنسية تمر بحالة برود كبير، وتشنج وأزمة صامتة، وبالتالي باريس حاولت معاقبة المغرب ويسعنا القول إن تنسيقا جزائريا فرنسيا دفع الرئيس التونسي لاتخاذ هذه المواقف ضغطا على المغرب، وكلا البلدين أي الجزائر وفرنسا مستفيدتان من محاولة الضغط على الرباط وحشرها في الزاوية وإظهارها وكأنها خارجة أو بعيدة عن الإجماع المغاربي».

وعلى مدار السنة، «استمر تعنت الرئاسة التونسية وإصرارها على التضحية بدولة شريكة وصديقة كالمغرب إرضاء للطرح الجزائري الفرنسي، وضدا عن مصالح المغرب الإستراتيجية، ما اعتبر سقطة تاريخية لسعيّد بدأ يلمس عواقبها، بعدما تغيّرت لهجة الجزائر وبدأ يخفت دعمها لقيس سعيّد»، بحسب سمير الخالدي المحلل السياسي التونسي.

وقبيل واقعة استقبال الرئيس التونسي لزعيم الجبهة الانفصالية، كانت الجزائر قد أمعنت أكثر من مرة في تقديم المساعدة لجارتها تونس اقتصاديا، فضخّت في فبراير 2020 مبلغ 150 مليون دولار إلى البنك المركزي التونسي، وفي دجنبر 2021 منحت لها قرضا بقيمة 300 مليون أورو في وقت عانت فيه الأخيرة لإيجاد الدعم المادي، كما دعمتها أثناء الجائحة في صيف 2021، فتبرّعت لمستشفياتها بآلاف اللترات من الأكسجين بسبب تأخر الدعم الدولي، وفي يوليوز 2022 فتحت الجزائر حدودها مع تونس بعد سنتين من الإغلاق، ما مكّن 3 ملايين سائح من إنعاش السياحة التونسية المأزومة، ولذا، باتت تونس في موقف يصعب معه الحفاظ على الحياد الذي طالما تمسّكت به، بيد أنه وبعد أشهر من ذلك عاد واقع خفوت الدعم الجزائري لتونس، وبهذا الخصوص يقول المحلل السياسي التونسي سمير الخالدي: قيس أمعن في هذا الموقف لإرضاء الجزائر، والآن الجزائريون ليسوا في نفس الدرجة لدعمه كما كانوا قبل».

+ • •• •

في سياق معادلة الربح والخسارة، يرى الخالدي الخبير التونسي في العلاقات الدولية، **أن فداحة الاختيارات التي أقدم عليها قيس سعيد على مستوى السياسة الخارجية التونسية وخسارة المغرب على الخصوص**، لطالما كانت موضع تساؤل لدى التونسيين

تراجع الجزائر عن دعم قيس يُحبط توقعاته

لاحظ الخبير السياسي في حديثه لـ «الصحيفة»، أن النظام التونسي بدأ يلمس فداحة ما ارتكبه في حق العلاقات المغربية التونسية، بحيث تراجع عن حدّة مواقفه الدبلوماسية، من خلال المشاركة في عدد من المحافل العربية والأفريقية والدولية التي احتضنتها المملكة المغربية في غضون السنة الجارية، لعلّ آخرها مناورات «الأسد الإفريقي» التي نظمتها المملكة، والولايات المتحدة الأمريكية يونيو الماضي.

وأشار في هذا الصدد أيضا، إلى برقية التعزية والمواساة التي تقدمت بها تونس إلى المملكة المغربية على إثر حادث المرور الأليم الذي راح ضحيته 24 شخصا بإقليم أزيلال شهر غشت الماضي، حيث أعربت وزارة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج وفي غياب أي تمثيلية دبلوماسية بين البلدين، «عن تضامنها الكامل مع الشعب المغربي الشقيق داعية الله أن يتغمد الضحايا الذين انتقلوا إلى الرفيق الأعلى بواسع رحمته وأن يلحقهم بالنبيين والصديقين والشهداء والصالحين».

وبحسب الخبير التونسي سمير الخالدي، فإن برقية التعزية الموجهة من تونس إلى المغرب، رسالة «استعداد للانطلاق وترميم العلاقات المنهارة»، لكن هذا وفي كلتا الحالتين يشدد الخالدي وهو يتحدّث لـ «الصحيفة»، على أنها «لا تكفي لاستعادة العلاقات أو ترميمها، لأن ذلك يكون عن طريق القنوات الدبلوماسية المعروفة التي عبرها يتم إصلاح ما فَسُد» مضيفا: «وأتصور أنه ما دامت الجزائر وفرنسا لهما التأثير الكبير على قيس الذي يفتقر للشرعية والمشروعية ويبحث عن مشروعية خارج حدود تونس عند أي دولة أخرى تقدم له ذلك، سيواصل في رأيي سياسة الهروب إلى الأمام في الأمام في العلاقة مع المغرب».

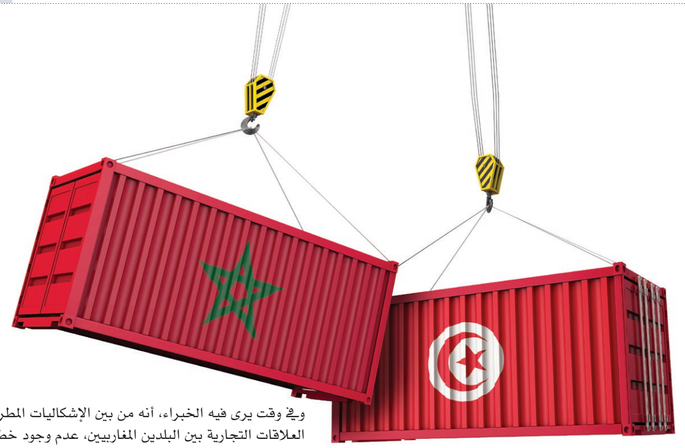

الخارجية التونسية مترددة في الحديث عن المغرب

بعد مُضي عام على الهزة التي ضربت العلاقات التونسية المغربية، وجّهت «الصحيفة»، مراسلة رسمية لكل من ديوان وزير الخارجية المغربي ناصر بوريطة، ووزير الخارجية التونسي نبيل عمار، لاستفسارهما حول الوضعية الحالية للعلاقات الثنائية، ومدى التقدم الذي تم تحقيقه منذ حدوث الأزمة الدبلوماسية، وكذلك الجهود المبذولة من قبل حكومة تونس ومختلف الجهات ذات الصلة لاستعادة التواصل والتعاون الثنائي بين البلدين، والخطط المستقبلية لتعزيز الروابط الثنائية بين البلدين وتعزيز التعاون في مجموعة متنوعة من المجالات وعلى رأسها القطاع الاقتصادي، وإمكانية عودة العلاقات التونسية المغربية إلى مستوياتها السابقة وبناء على ذلك، مدى انعكاس هذا الأمر على العلاقات الإقليمية والدولية.

من المهم الإشارة، إلى أن إرجاء الخارجية التونسية الرد على أسئلة «الصحيفة» جاء تزامنا مع زيارة رسمية قام بها وزير الخارجية التونسي نبيل عمار، إلى الجزائر وتعد هذه الزيارة الأرفع من نوعها منذ زيارة رئيسة الحكومة التونسية السابقة نجلاء بودن

وفي وقت فضّلت الدبلوماسية المغربية التزام الصمت بهذا الخصوص، تفاعلت الخارجية التونسية مع مراسلة «الصحيفة» التي تمّ توجيهها في 11 غشت 2023 إلى الوزارة الوصية، برسالة ثانية قال فيها مدير ديوان وزير الخارجية نبيل عمار، إن المكلّف في الوزارة سيوافينا بكافة المعطيات المرتبطة بمآل العلاقات المغربية التونسية والإجابة على كافة أسئلتنا حيال ذات الموضوع في نفس اليوم الموافق لـ 14 غشت 2023، بيد أن ذلك لم يحدث، ليكون جواب الخارجية التونسية في اليوم الموالي على الشكل التالي: «عندما نتوصل إلى الموافقة من السيد وزير الخارجية سنعلمكم بذلك».

وواصلت «الصحيفة»، انتظار موافقة رئيس الدبلوماسية التونسية، وتأشيره على أجوبة الأسئلة التي وجهتها الجريدة لديوانه لأيام أخرى، بيد أنه مرة أخرى وعند الاستفسار عن أسباب التأخر، تحجّج مدير ديوان الوزير التونسي، بكون الأمر مرتبطا بوجود طلبات عدة للصحافيين وذلك خلافا لكل المراسلات السابقة، ما دفعنا إلى طرح تساؤلات عدة حول أسباب تغيّر لهجة ديوان وزير الخارجية التونسي فجأة.

ومن المهم الإشارة، إلى أن إرجاء الخارجية التونسية الرد على أسئلة «الصحيفة» جاء تزامنا مع زيارة رسمية قام بها وزير الخارجية التونسي نبيل عمار، إلى الجزائر وتعد هذه الزيارة الأرفع من نوعها منذ زيارة رئيسة الحكومة التونسية السابقة نجلاء بودن، في نهاية نونبر الماضي، في خطوة وصفها مراقبون بأنها تحمل «رسائل طمأنة» بشأن العلاقات بين البلدين، سيما وأن الوزير التونسي سلم عقبها رسالة إلى الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون من الرئيس التونسي قيس سعيّد، ولم تكشف الرئاسة الجزائرية عن طبيعتها أو عن فحوى مضمونها.

الأزمة الدبلوماسية تعمّق جراح المبادلات التجارية

من الجدير بالذكر، أن الأزمة الدبلوماسية الحاصلة بين البلدين في غياب أي تمثيلية دبلوماسية بينهما منذ سنة، عمقت من جراح مستوى المبادلات التجارية، التي كانت لا ترقى أساسا إلى تطلعات البلدين وروابطهما السياسية كما عبر عن ذلك العديد من المسؤولين في البلدين خلال الزيارات المتبادلة، كما أحبطت من جهة ثانية الإرادة لتعزيز التكامل التجاري والاقتصادي بينهما في ظل القواسم المشتركة المتعددة.

وفي هذا الصدد، بيّنت المعطيات الرقمية التي تحصّلت عليها «الصحيفة»، من مكتب الصرف المغربي ووزارة الاقتصاد والتخطيط التونسية، أن المبادلات التجارية بين المملكة المغربية والجمهورية التونسية، إلى جانب الاستثمارات المباشرة لرجال الأعمال من البلدين استمرّت في انسيابية تامة على الرغم من الأزمة الدبلوماسية غير المسبوقة، ودون أن تتأثر بشكل واضح من تبعات الفتور السياسي بين البلدين.

وقدّرت الأرقام الرسمية، حجم واردات المغرب من تونس في سنة 2022 بـ 3.147 مليون درهما مغربي، مقابل 1.221 مليون درهما من قيمة صادرات المملكة إلى تونس خلال نفس السنة، وهو ما يوضح جليّا استمرار واقع أن المغرب لا يجني الشيء الكثير من علاقاته التجارية مع تونس، بخلاف الأخيرة التي تحقق فائضا مهما من المبادلات بين البلدين بلغ حوالي مليار درهم السنة الماضية كثمرة استفادتها من اتفاقية إقامة منطقة للتبادل الحر بين الدول المتوسطية.

وفي الفترة الممتدة ما بين يناير ومارس من السنة الجارية 2023، بلغت واردات المملكة من تونس حوالي 998 مليون درهما، أي بزيادة قُدرت 38.2 في المائة مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2022 التي شهدت الخلاف الدبلوماسي، فيما انخفضت الصادرات إلى 5,8 في المائة أي ما يعادل 75 مليون درهم الأمر الذي يرجعه مراقبون لتشابه عدد من الموارد والمؤهلات.

توضح هذه الأرقام، **نأي العلاقات الاقتصادية بين البلدين عن البرود السياسي والدبلوماسي**، إذ يتنافس البلدان على جذب النسبة الأكبر من الاستثمارات الأجنبية، التي يتحكم فيها أساسا ارتباط المعاملات التجارية للبلدين بفرنسا، المستعمر السابق لهما، والاتحاد الأوروبي بشكل عام، كما لم يمنع هذا الوضع الدبلوماسي المتأزم استثمارات رجال الأعمال في البلدان خاصة في قطاع الصناعة والسياحة

وفي وقت يرى فيه الخبراء، أنه من بين الإشكاليات المطروحة في العلاقات التجارية بين البلدين المغاربيين، عدم وجود خط بحري مباشر، وعدم اتساع مجال عمل رجال الأعمال وهياكل الغرف التجارية ما يحول دون قيامها بدور أكبر في سبيل تقوية المبادلات، لاحظت «الصحيفة» أن حجم الاستثمارات المغربية المباشرة في تونس ارتفع لأكثر من الضعف في السنة الماضية 2022، لتصل 239 مليون درهما، بالمقارنة مع نتائج سنة 2021 التي بلغت فيها 125 مليون درهم أي بزيادة 114 في المائة في غضون الأزمة الدبلوماسية بين البلدين، وذلك مقابل 93 مليون درهم للاستثمارات التونسية في المغرب خلال سنة 2022 مقابل 67 مليون درهم في 2021 أي بزيادة 26 في المائة عن السنة التي تسبقها.

وتوضح هذه الأرقام، نأي العلاقات الاقتصادية بين البلدين عن البرود السياسي والدبلوماسي، إذ يتنافس البلدان على جذب النسبة الأكبر من الاستثمارات الأجنبية، التي يتحكم فيها أساسا ارتباط المعاملات التجارية للبلدين بفرنسا، المستعمر السابق لهما، والاتحاد الأوروبي بشكل عام، كما لم يمنع هذا الوضع الدبلوماسي المتأزم استثمارات رجال الأعمال في البلدان خاصة في قطاع الصناعة والسياحة، لتكون بذلك تونس المورد رقم 33 بالنسبة للمغرب، والزبون رقم 42 عالميا وفق المعطيات التي خصنا بها مكتب الصرف.

وأفادت مصادر حكومية لـ «الصحيفة»، في هذا الصدد أن المبادلات التجارية بقيت في منأى عن البرود الدبلوماسي، لاعتبارات مرتبطة بـ «العقيدة الاقتصادية للمملكة»، الفاصلة بين الدبلوماسية والاقتصاد، الأمر الذي استبعد خبراء اقتصاديون أن يتغير تحت أي ظرف على الرغم من أن الجالس على العرش أكد مرارا أن ملف الصحراء هو النظارة التي يرى بها المغرب العالم.

وفي هذا الصدد، قال الخبير في العلاقات الدولية حسن بلوان، إنه وقبل سنة كان رد الفعل المغربي قويا وواضحا على الموقف التونسي لسببين أولهما بحكم العلاقات الوطيدة التاريخية والمتميزة بين البلدين إذ لم يستسغ المغرب الطعنة التونسية باعتبارها تعدي وظلم من ذوي القربى الأشد مضاضة وتأثيرا.

أما السبب الثاني، فراجع لكون الدبلوماسية المغربية تتعامل بحساسية مفرطة مع قضية الصحراء المغربية كقضية مقدسة عند جميع المغاربة، وآن الأوان أن يحدد كل الشركاء مواقفهم من هذا النزاع المفتعل، موردا أن «مرور سنة على الخطيئة الرئاسية التونسية كان مناسبة للتقييم والمراجعة من الطرفين، والأكيد أن هناك اقتناعا لدى الجانبين أن العلاقات بين تونس والمغرب وجدت لتستمر وتتطور، ومن المؤكد أن الضغوط الجزائرية على تونس استنفدت كل امكانياتها دون أن تحقق أغراضها العدوانية».

وتابع المتحدث بالقول: «التعامل الدبلوماسي المغربي مع تونس مختلف عن نظيره في الفضاء الأوروبي لاعتبارات كثيرة، أولها طبيعة العلاقات البناءة والمتكافئة بين المغرب وتونس المبنية على الأخوة والوفاء والتضامن، ثانيا المغرب وإن كان صارما في الرد يتفهم حجم الضغوط الجزائرية التي مورست على تونس، زد على ذلك أن المغرب يتعامل الآن مع نظام سياسي هجين وهش في تونس عكس الدول الأوروبية ذات المؤسسات الديمقراطية العريقة».

حوار مع «الصحيفة»

الرئيس التونسي السابق منصف المرزوقي : بين ملوك المغرب ورؤساء تونس كانت العلاقة بين البلدين «متحولة» لكنها لم تصل إلى الجفاء والقطيعة كما هي اليوم.. وقيس سعيّد ظاهرة عابرة في مسار مُضطرب لتاريخنا المعاصر

منصف المرزوقي
الرئيس التونسي الأسبق

• ما الذي حدث في تونس حتى انقلبت دبلوماسيتها من الحياد في قضية الصحراء إلى المواجهة المكشوفة مع المغرب؟

موقف رؤساء تونس قبل مجيء قيّس سعيد سواء في عهد بورقيبة أو بن علي أو في عهدي كان اعتبار ما يجري بين النظامين الجزائري والمغربي «خصومة أشقاء» ستنتهي يوما ما، ودور التونسيين تقريب وجهات النظر والتدخل بالحسنى لفض الخلاف لبناء الاتحاد المغاربي الضروري لنا جميعا. هذا الموقف كان مقبولا من طرف الملوك الثلاثة للمغرب منذ استقلال البلاد، وكان مقبولا حتى من القادة الجزائريين.

• لكن ألا ترى أن هذا الموقف تجاوز «الخصومة» إلى العداوة الشديدة، خصوصا إذا استحضرنا تماهي سياسة تونس الحالية مع الجزائر التي تكيل الاتهامات تلوى الأخرى للمغرب بعد قطعها علاقاتها الدبلوماسية مع الرباط؟

نعم، للأسف بلغت العداوة الشديدة، لكن على العموم أعتقد أنه يجب وقف تطور هذا الوضع بكل الوسائل وإلاّ فإننا نتوجه جميعا صوب كارثة حقيقية. وصراحة، وأقولها بكل أسف قد انحاز المُنقلب (قيس سعيّد) وليس تونس إلى جانب شقيق (الجزائر) ضد شقيق ثان (المغرب).

• يسلم بعض المراقبين، بوجود نوع من التراجع الملحوظ على مستوى النخب السياسية والمثقفة في المنطقة العربية، إذ لم تعُد تلعب الدور المنوط بها لتقريب الشعوب، هل تتفق مع الأمر؟

صحيح هذا الطرح، وهذا أمر أتأسف له كثيرا، وهي حالة تعكس مستوى الإحباط الذي تبع إفشال «الربيع العربي»، وعلى العموم، أكاد أجزم أن هذا السكون عابر ولا بدّ للهيئات المدنية في البلدان الخمسة أن تعيد الارتباط والعمل المشترك كما كان الأمر قبل الاستقلال وطيلة ثمانينيات القرن الماضي.

• إذا ما عُدنا بالزمن إلى فترة بنعلي والحسن الثاني التي اتسمت عموما بنوع من البرود دون إساءة، ثم فترة رئاستك لتونس وكذا، فترة رئاسة الراحل الباجي قايد السبسي.. هل يمكن اعتبار مرحلة «الاستقرار» في العلاقة بين المملكة المغربية وتونس قد ولّت مع تولي قيس سعيّد الرئاسة؟

خلال عهد الملوك والرؤساء التونسيين السابقين كانت العلاقة متحولة، ولكنها لم تصل أبدا حدّ الجفاء والقطيعة التي نشهدها اليوم، كما أنه وفي عهدي أنا شخصيا كانت العلاقة بين البلدين متميزة. ولن أنسى أن الملك محمد السادس لما جاء في زيارة رسمية لتونس عام 2014 وسمع بإشاعات تدعي وجود خلاف بيني وبينه، ارتأى تمديد زيارته لمدة عشرة أيام لتكون بذلك أبلغ رسالة للمصطادين في الماء العكر.

وأذكر أيضا الحفاوة البالغة التي استُقبلت بها عند زيارتي الرسمية سنة 2012، للرباط، وأرغب في التوضيح أنه كنت آمل آنذاك تحريك ملف الاتحاد المغاربي وقمت بما أمكن من اتصالات مع الأشقاء الجزائريين، لكن للأسف الأمور لم تتحرك إيجابا، بل بالعكس تماما اتخذت طريقا معاكسا أوصلنا إلى الوضع غير الطبيعي الذي نعيش.

• بحكم أنك شاهد على جزء من تاريخ المنطقة وكنت صانعا لبعض قراراتها بحكم وضعك رئيسا لتونس..في رأيك من الذي أعاق مبادرتك بتحريك ملف الاتحاد المغاربي، وما هي المحادثات التي قدّتها آنذاك؟

بكل صراحة، ما عرقل هذه الوحدة هو موقف النظام الجزائري، ليس فقط من النظام المغربي، وإنما من الثورة في تونس.

> شخصيا لا أرى أي حل غير **ضرورة وضع الخلاف بين ظفرين أو تجميده في انتظار إعادة إحياء مشروع الاتحاد المغاربي** عبر ما أسميته الحريات الخمس لكل المغاربيين (التنقل، العمل، التملك، الاستقرار والانتخاب في البلديات). مثل هذه السياسة ستعيد الحياة للجسم المجمد وستخلق ظروف جديدة ستساهم إيجابيا في حل المشكلة.

هل كان تواصلكم مع الرئيس، حينها، عبد العزيز بوتفليقة أم مع رئيس أركان الجيش في الجزائر أحمد قايد صالح؟

لا، فقط مع الرئيس بوتفليقة.

خلال رئاستكم لتونس، هل لمستم رغبة حقة من الملك محمد السادس بإحياء فكرة المغرب الكبير وإنزالها على أرض الواقع؟

نعم، بدون أدنى شك كانت الرغبة الملكية حاضرة.

• مضى عام على «الانقلاب الدبلوماسي» الذي قاده قيس سعيّد ضد المغرب، كيف كانت قراءتك لهذه الفترة من القطيعة الدبلوماسية وما هي التداعيات المفروضة لهذا الانقلاب على الجانبين التونسي والمغربي؟

يجب ألا ننسى أنه كان هناك قرار دولي واقليمي بإفشال كل ثورات «الربيع العربي»، هكذا صفيت الثورة الديمقراطية السلمية بالحرب في سوريا واليمن وليبيا وبالانقلاب العسكري في مصر وبالانقلاب الدستوري في تونس، المسألة إذن إقليمية وعامة.

المشكلة أن «الثورات المضادة» أفشلت «الثورة الديمقراطية» التي باتت تفشل بدورها، وتونس، اليوم، مهددة بـ«الإفلاس والمجاعة» ونفس الشيء في مصر، ويعني هذا أن مسلسل الثورات والثورات المضادة لم ينته، بل هو في بدايته، أما بخصوص «المُنقلب» فهو مجرد ظاهرة عابرة في هذا المسار المضطرب لتاريخنا المعاصر.

• هل من الممكن أن يغير المغرب يوما ما في نظرك، توجه التعامل باللين مع تونس خصوصا في ظل الاستفزازات المستمرة لنظام سعيّد برعاية جزائرية فرنسية، وتأكيد الجالس على العرش مرارا أن ملف الصحراء هو النظارة التي يرى بها المغرب للعالم؟

لا أعتقد أن المغرب سيغير موقفه، وهذا أمر طبيعي، أقول دوما لإخوتنا الجزائريين يجب أن نتساءل دوما الى أين تقود هذه السياسة، من البديهي إلى باب مغلق أو إلى حرب استنزاف لطاقاتنا جميعا، وحتى إلى حرب مدمرة لا قدر الله.

ما يجري بين أوكرانيا وروسيا دليل على أن بوسع الأشقاء التقاتل وتدمير بعضهم البعض، وهذا ما يجب ألا نسمح بوقوعه في منطقتنا، ويكفي ما في هذا الأمر من انعكاس سلبي ينطوي على أخطار بيئية ومشاكل اقتصادية لنضيف لها حروبا عبثية.

• الدبلوماسية المغربية في السنوات الأخيرة باتت تضغط في كل الاتجاهات وبكل السبل لحلحلة ملف الصحراء، كما حدث مع إسبانيا وفرنسا وبريطانيا والسويد، أخيرا إسرائيل، في نظرك هل ستفعل نفس الأمر مع تونس؟

من حق المغرب فعل كل شيء لزحزحة هذا الملف الذي طال أمده، لكن لدي تحفظ صراحة بخصوص إقدامه على إقحام إسرائيل في منطقتنا، ومشاكلنا، خاصة في هذا الظرف الذي يعاني فيه الشعب الفلسطيني أشد المعاناة من حكم يميني متطرف وعنصري إلى أبعد الحدود.

• لكن المغرب مستمر في التزامه بدعم القضية الفلسطينية، وحتى بعد عودة العلاقات مع تل أبيب بقيت بلاغاته شديدة اللهجة ضد الانتهاكات التي يقوم بها الاحتلال الإسرائيلي، ألا تعتقد أنه من الممكن أن تلعب هذه العلاقة دورا في تقريب الرؤى وإحقاق السلم المنشود في المنطقة العربية؟

لا أعتقد، لأننا أمام حكومة يمينية عنصرية متطرفة وقد أعرب نتنياهو أكثر من مرة رفضه لقيام دولة فلسطينية، على ماذا يكون الحديث إذن؟

• ومع ذلك، تقترب دول عربية جديدة، من الانضمام إلى سرب الدول المطبّعة مع تل أبيب آخرها السعودية، ما هي قراءتكم لهذا الوضع المستجد؟

لن يزيد هذا الأمر إلاّ الطين بلة، ولن يستفيد من هذا الوضع لا العرب ولا الفلسطينيون، بل ستأخذ الحكومة اليمينية العنصرية والمتطرفة كل شيء ولن تعطي شيئا للدول المطبعة، من يريد مقايضة من هذا النوع سيفقد كل شيء وخاصة الشرف.

• إذا ما تحدّثنا عن رفض إقحام التدخل الأجنبي غير المرغوب به في المنطقة، ألا ترى معي أن الدعم الإيراني الموجه لجبهة البوليساريو برعاية جزائرية هو خطر أكبر على المنطقة ربما أكبر من إسرائيل؟

نظام المللي مسؤول عن خراب اليمن والعراق ولبنان وخاصة سوريا، فلماذا ننتظر منه شيئا آخر في منطقتنا، وعموما الخيار بين إسرائيل وإيران هو الخيار بين الكوليرا والطاعون.

• في نظرك، هل موقف تونس قابل للتغير من الحياد الإيجابي المعتمد سابقا، أو الموقف السلبي الحالي، إلى الموقف الواضح والمؤيد لطرح الرباط مستقبلا؟

عند رحيل المنقلب ستعود تونس إلى سياستها في القارة، أي السعي لتقريب وجهات النظر بين الشقيقين المتخاصمين.

شخصيا لا أرى أي حل غير ضرورة وضع الخلاف بين ظفرين أو تجميده في انتظار إعادة إحياء مشروع الاتحاد المغاربي عبر ما أسميته الحريات الخمس لكل المغاربيين (التنقل، العمل، التملك، الاستقرار والانتخاب في البلديات). مثل هذه السياسة ستعيد الحياة للجسم المجمد وستخلق ظروفا جديدة ستساهم إيجابيا في حل المشكلة.

• من المستفيد في نظرك من هذا البرود الدبلوماسي الذي طال أمده بين تونس والمغرب؟

لا أحد.

• إلى أي حد سيُعرقل هذا الوضع تحقيق حلم الاتحاد المغاربي؟

عقبة صغيرة بالمقارنة مع العقبة الكبرى وهي النفسية.

هل يمكن اعتبار موقف الدبلوماسية التونسية الحالي، غيمة عابرة أم أنه توجه جديد للدولة التونسية تحت حكم قيس؟

توجه جديد وعقيم ومرفوض.. وعابر

• لكن لا تواصل بين الدولتين لإصلاح العلاقات، وفي ظل انقطاع قنوات التواصل الدبلوماسي كيف من الممكن أن تعود الأمور إلى مجاريها؟

عند انتهاء الانقلاب في تونس وعودة النظام الديمقراطي

• مضت أكثر من ثلاثة أشهر على اعتقال رئيس حركة «النهضة» راشد الغنوشي بتهم عدة منها التآمر على أمن الدولة وجرى تحميل قيادة الحركة مسؤولية تدهور أوضاع البلاد طيلة السنوات السالفة، كما تم اعتقال عدد من قادة الأحزاب المعارضة، ومنع اجتماعات وغيرها، لكن قوبل كل هذا بنوع من التقبّل أو القبول بالأمر الواقع في الشارع السياسي التونسي، ما السبب في نظرك؟

خمود البركان قبل الانفجار

• أقال الرئيس التونسي الحالي قيس سعيد، نجلاء بودن التي ترأست الحكومة خلال الفترة السابقة، ما هي قراءتكم لهذا التحول خصوصا مع تعويضها بأحمد الحشاني؟

صفر عيّن صفرا مكان صفر آخر.

الإمارات والسعودية وقطر تعد بدعم مالي «سخي» للمغرب في حال فوز ملفه المشترك مع إسبانيا والبرتغال لتنظيم كأس العالم 2030

علمت «الصحيفة» من مصادر خاصة أن الإمارات والسعودية وقطر وعدت المغرب بدعم مالي «مهم» مع حشد جزء كبير من أصوات آسيا للتصويت على الملف المغربي الإسباني والبرتغالي لتنظيم كأس العالم 2030.

<< حسب المعطيات، فإن الإمارات والسعودية وقطر أكدت لوزير الخارجية المغربي، ناصر بوريطة الذي كان مرفوقا برئيس الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم، فوزي لقجع، أن **دعمها المالي سيكون «سخيا» في حال ظفر المغرب بتنظيم «مونديال 2030» ضمن الملف المشترك مع إسبانيا والبرتغال.**

وحسب المعطيات، فإن الإمارات والسعودية وقطر أكدت لوزير الخارجية المغربي، ناصر بوريطة الذي كان مرفوقا برئيس الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم، فوزي لقجع، أن دعمها المالي سيكون «سخيا» في حال ظفر المغرب بتنظيم «مونديال 2030» ضمن الملف المشترك مع إسبانيا والبرتغال.

ووفق التقديرات، فإن المغرب سيحتاج لما يقارب 9 مليارات دولار إلى غاية 2030 ككلفة مفترضة للاستعداد لتنظيم جزء من مباريات كأس العالم إن ظفر الملف المشترك بالأصوات اللازمة.

وينتظر أن يصرف المغرب هذه الميزانية في تحديث الملاعب الموجودة (التي بدأ الأشغال فيها فعليا) وكذا، بناء ملعب الدار البيضاء الكبير، وتطوير المطارات، وتقوية البنية التحتية من طرق ومرافق ووسائل نقل عمومي، ودعم العرض الفندقي وتطوير بنية الاتصالات، وتهيئ المرافق المصاحبة لتنظيم كأس العالم وفق دفتر تحملات صارم يطلبه الاتحاد الدولي لكرة القدم من أجل منح موافقته على التنظيم.

وكان وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، ناصر بوريطة، مرفوقا برئيس الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم، فوزي لقجع، قد حمل رسائل إلى زعماء بعض الدول الخليجية لمساندة ملف الترشح المغربي.

وشملت هذه الرسائل الملكية كل من السعودية والإمارات وقطر، حيث حمل ناصر بوريطة الذي كان مرفوقا بفوزي لقجع رسالة ملكية إلى ولي العهد السعودي، تسلمها نيابةً عنه، وزير الدولة عضو مجلس الوزراء خالد بن عبدالرحمن العيسى.

كما سلم وزير الخارجية المغربي رسالة مماثلة إلى رئيس دولة الإمارات محمد بن زايد، وأمير قطر تميم بن حمد.

مجلة «فوربس» الامريكية تصنف سلوى أخنوش ضمن قائمة ملياردريات إفريقيا في مجال صناعة التجزئة

صَنّفت مَجلة «فوربس» الأمريكية، المتخصصة في الاقتصاد ومتابعة ثروة رجال الأعمال في مختلف دول العالم، سلوى الإدريسي أخنوش، زوجة رئيس الحكومة المغربية الحالي عزيز أخنوش، ضمن قائمة ملياردريات التجزئة الرائدين في أفريقيا.

واعتبرت المجلة الأمريكية أن سلوى أخنوش تعد من المؤثرين بشكل كبير في قطاع التجزئة «المولات» في القارة، كما تعد رائدة في هذا المجال من خلال مساهمتها الكبيرة في صناعة التجزئة.

وتملك زوجة أخنوش أكبر سلسلة توكيلات من الماركات العالمية الحصرية، والتي تسوقها في المولات والمتاجر الكبرى التابعة لها، وذلك عن طريق مجموعة «أكسال المغرب» المملوكة لها، والتي عانت طويلا من منافسة متاجر الألبسة التركية التي تقدم بضائع بجودة مقبولة لكن بأثمنة منخفضة.

وتُسوق مجموعة سلوى أخنوش علامات كثيرة أبرزها «زارا» و«بيرشكا» و«غاب» و«ساسيمو دوتي» و«بول أند بيير» و«بانانا ريبوبليك» و«غوتشي» و«إيمبوريو أرماني» و«رالف لورين»، وتقوم بذلك بشكل حصري من خلال سلسلة من المولات التابعة لشركتها أيضا، أبرزها «موروكو مول» بالدار البيضاء و«ابن بطوطة مول» بطنجة، كما تقوم بتشييد «مول» ضخم في مراكش وآخر في الرباط.

وستستفيد استثمارات سلوى أخنوش بشكل مباشر من تشديد الإجراءات الجمركية تجاه علامات الألبسة التركية مثل «دي فاكتو» و«إلسي وايكيكي» و«كوطون» التي انتشرت متاجرها بشكل كبير في المغرب عقب دخول اتفاقية التبادل الحر حيز التنفيذ في 2006، والتي تملك فروعا أيضا في العديد من المولات التي لا تضم «الماركات» المملوكة وكالتُها لمجموعة «أكسال» في إطار المنافسة.

وحسب «فوربس»، فسلوى أخنوش أسست مجموعة أكسال عام 2004، التي ضمت 1,130 موظف، وتعد صاحبة الامتياز الوحيدة لـ 45 علامة تجارية رائدة في المغرب. وفي عام 2008، أسست زوجة رئيس الحكومة المغربية «موروكو مول» الذي افتتح رسمياً بعد 3 أعوام. وفي عام 2011، أنشأت أكاديمية مهنية للتدريب في مجال تجارة التجزئة. كذلك أطلقت علامتها التجارية لمستحضرات التجميل (Yan & One) في عام 2017.

العزلة تطارد السفير الفرنسي في الرباط وتعكس عمق الأزمة بين المغرب وفرنسا

مازالت السفير الفرنسي، المعتمد في الرباط، كريستوف لوكورتيي، يعاني من نوع من «العزلة» وخفت لقاءات المسؤولين المغاربة به منذ الأزمة الصامتة بين الرباط وباريس قبل سنتين.

وعلى الرغم من تقديم أوراق اعتماده بشكل رسمي لوزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، ناصر بوريطة، بتاريخ 30 دجنبر 2022، لا زال السفير الفرنسي الجديد بالمغرب، كريستوف لوكورتيي، في حكم الغائب بالنسبة للمغرب، إذ وفق المعطيات التي حصلت عليها الصحيفة، فإن الرباط تتعامل مع السفير الفرنسي وكأنه غير موجود كرد فعل دبلوماسي على ما تعتبره استهدافا لمصالحها من طرف باريس.

ومازال المسؤولين المغاربة بما فيهم أعضاء الحكومة، يتعاملون مع مع السفير الفرنسي في الرباط «بكثير من التحفظ»، حيث يعتبر كريستوف لوكورتيي «غير مرحب به» من طرف المسؤولين الرسميين والفاعلين السياسيين بالمملكة.

وكان السفير الفرنسي في الرباط، قد ضاق من هذا التعامل، وعبر عن ذلك في تصريحات نقلها موقع «إيكونوستروم» المتخصص في الشأن الاقتصادي، حيث اعتبر أن العلاقات الدبلوماسية بين المغرب وفرنسا ضحية المعلومات الخاطئة، معترفا بوجود «سوء فهم يتطلب توضيحا» كما يستدعي «حوارا صريحا بحسن نية»، لكنه في المقابل أشار إلى أن الروابط بين البلدين لم تتأثر على المستوى الاقتصادي، حيث لا تزال بلاده صاحبة الصدارة في حجم الاستثمارات التي تستقبلها المملكة. مضيفا: «كان هناك بعض سوء الفهم بين بلدينا الذي دعا أو يستدعي تقديم توضيحات».

المغرب يتفاوض مع شركة «بايكار» التركية للحصول على «درونات» مُقاتلة من طراز «Akinci»

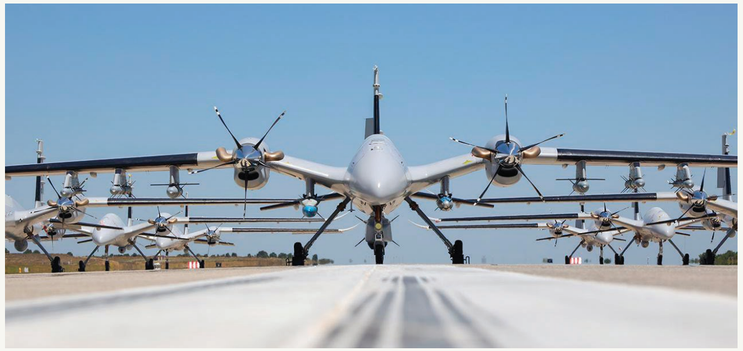

دخل المغرب في مفاوضات جديدة مع شركة «بايكار» التركية، من أجل الحصول على طائرة بدون طيار من طراز «Akinci» التي تُعتبر من أحدث الدرونات التي أنتجتها الشركات الدفاعية التركية في السنوات الأخيرة، وتتميز بكونها الأفضل في العالم أيضا.

وذكرت مصادر إعلامية متخصصة، أن المغرب يسعى لتنويع وتوسيع أسطوله من الطائرات المسيرة بهذا النوع من الدرونات، خاصة بعدما نجح في اقتناء 19 درون من نوع «بيرقدار تي بي 2»، من نفس الشركة التركية، وقد أثبتت هذه المسيرة نجاعتها في التدخلات العسكرية في الصحراء ضد ميليشيات جبهة «البوليساريو» الانفصالية.

المغرب يسعى لتنويع وتوسيع أسطوله من الطائرات المسيرة بهذا النوع من الدرونات، خاصة بعدما **نجح في اقتناء 19 درون من نوع «بيرقدار تي بي 2»، من** نفس الشركة التركية، **وقد أثبتت هذه المسيرة نجاعتها في التدخلات العسكرية في الصحراء ضد ميليشيات جبهة «البوليساريو» الانفصالية.**

وحسب الورقة التقنية لدرون «آكينجي» التركية الحديثة، فإنها تزن 4.5 طن، وتستطيع التحليق لفترات طويلة في الجو، وتتميز بقدرات قتالية عالية، إضافة إلى أنها مزودة بأنظمة الذكاء الاصطناعي، وبإمكانها أن تنفذ مهام هجومية أرض جو، وجو جو.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن إضافة هذا النوع من الدرون المقاتلة إلى الأسطول المغربي، سيزيد من القدرات العسكرية الجوية للقوات المسلحة الملكية المغربية، خاصة أن الرباط سارعت في السنوات الأخيرة نحو اقتناء العديد من الدرونات بعدما أثبتت نجاعتها ضد عناصر «البوليساريو»، حيث تم استهداف العديد من قادة الجبهة وإنهاء حياتهم في الصحراء.

وكان المغرب قد اقتنى أولى المسيرات عن بعد، من إسرائيل عبر وساطة فرنسا في السنوات الماضية قبل تطبيع العلاقات بين الرباط وتل أبيب، وكانت التقارير آنذاك قد ذكرت حصول المغرب على 3 طائرات «دورن» إسرائيلية، قبل أن يتجه إلى تركيا للحصول على 13 طائرة درون من نوع «بيرقدار تي بي 2»، ثم أضاف 6 آخرين من نفس النوع في صفقة ثانية.

كما أن الصين كانت من الوجهات التي قصدها المغرب في السنوات الأخيرة لاقتناء الطائرات العسكرية المسيرة عن بعد، وقد حصل في صفقة أولى على وحدات من طراز «Wing Loong 1»، ثم حصل مؤخرا في صفقة ثانية مع بكين على وحدات من درونات «Wing Loong 2».

وتُعتبر «الدرونات» العسكرية فعالة في المواجهات الحربية مع العدو، حيث تستطيع تنفيذ هجمات عسكرية في مناطق بعيدة، مع تقليل الخسائر البشرية، بالنظر إلى أن التحكم في هذه الطائرات يكون من مقر قيادة بعيد عن خطر الاستهداف من طرف الأعداء.

كيف يُحول أخنوش 500 مليار سنتيم من المال العام لـ «ريع» يُقدّم لمهني النقل مُقابل «حرق» القدرة الشرائية لأصحاب السيارات من ذوي الدخل المحدود

الصحيفة – خولة اجعيفري

تحت مُبرر التخفيف من آثار استمرار ارتفاع أسعار المحروقات في السوق العالمية على أثمنة نقل البضائع والمسافرين، وتقليص آثارها السلبية على القدرة الشرائية للمواطنين، عادت الحكومة بقيادة عزيز أخنوش، إلى استئناف صرف الدعم الاستثنائي المخصص لمهنيي نقل الركاب والبضائع، ابتداء من مطلع شهر شتنبر الجاري، وذلك وسط استنكار الفاعلين ممّن اعتبروه «حلّا ترقيعيا»، يستفيد منه الناقلون الكبار وبارونات المحروقات في المملكة على حساب القدرة الشرائية للطبقة المتوسطة.

وأقرّت الحكومة استمرار دعم مهنيي النقل، بعدما هدّدت نقابات سيارات الأجرة في وقت سابق، بالتصعيد بسبب الزيادات المتتالية في أسعار المحروقات، معتبرة أن توقف الدعم الحكومي عمّق جراح أزمة القطاع مع ارتفاع أسعار المحروقات بالمغرب، وهو الاجراء «الترقيعي» الذي سبق واعتمدته في وقت سابق بعدما صرفت لمهنيي النقل دعما استثنائيا على 10 دفعات ما بين منتصف السنة الماضية والجارية، استفادت منه حوالي 180 ألف عربة، وكلف خزينة الدولة أزيد من 5 مليارات درهم.

ويصل حجم الدعم الحكومي الممنوح لهذه الفئة، حوالي 500 مليون درهم في كل عملية، لكن يمكن أن يتقلص إلى حوالي 300 مليون درهم بحسب عدد طلبات الدعم المقدمة من لدن مهنيي النقل. وتؤكد الحكومة، أن اختلاف حجم الدعم بين الدفعات يعود إلى التغير الذي يطرأ على أسعار المحروقات بفعل تقلبات الأسواق المصدرة للنفط.

وتزعم الحكومة من خلال تقديم هذا الدعم، الحد من ارتفاع أسعار تنقل المسافرين عبر الوسائل العمومية ونقل البضائع والسلع، إلا أن تداعيات ارتفاع أسعار المحروقات على المعيش اليومي لعموم المغاربة، تبرز مدى محدودية الدعم الموجه للمهنيين فقط، وبأن الإجراء ترقيعي ولا يجيب على المنتظر منه، سيّما وأنه مخصص لفئة واحدة من المواطنين دون أن يشمل ما يزيد عن 4 ملايين عربة أخرى يملكها المواطنون أغلبهم من ذوي الدخل المحدود أو من الطبقة المتوسطة ممّن وجدوا أنفسهم تحت رحمة تقلب أسعار المحروقات.

وفي هذا الصدد، أكد الكاتب العام للنقابة الوطنية للبترول والغاز، العضو في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، الحسين اليماني، أن الدعم الاستثنائي الذي خصّصته الحكومة لمهنيي النقل وحدهم ودونما غيرهم من المواطنين، هو بمثابة «حل ترقيعي لا يعالج المشكل في العمق»، مشيرا في الآن ذاته، إلى أن الحكومة نفسها لم تقبل به إلاّ بعد تلويح المهنيين بشل الحركة الاقتصادية.

500 مليار سنتيم
من المال العام
دعم الحكومة لمهنيي النقل

> يستفيد متزعّمو قطاع المحروقات وموزعيه في المملكة وخصوصا الغازوال، الذي **تملك فيه شركة رئيس الحكومة عزيز أخنوش حصة الأسد بنسبة تُقدّر بـ 39 في المائة**، ما يعني أن هذه الفئة راكمت أرباحا فاحشة خيالية على حساب جيوب المواطنين وتأزم الطبقة المتوسطة، في غضون السنوات السالفة التي شهدت ارتفاعا مجنونا في أسعار المحروقات

ويرى اليماني في حديثه لـ «الصحيفة»، أن الحكومة تُحاول كبح جماح غضب المهنيين واستمالتهم بهكذا قرار، «وكأنه آلية لتعطيل الاحتجاج وليس آلية للحد من تداعيات الأسعار المحروقات على العيش اليومي للمغاربة» معتبرا إياه «دعما غير كاف ولا يشمل عموم المستهلكين لُلمحروقات، وهو ما كان له أثر على ارتفاع كلفة الإنتاج والنقل للعديد من السلع والبضائع، ويبقى تبرير وزيرة المالية للزيادة في الحليب، خير دليل على ذلك» يقول اليماني.

ولجأت الحكومة في تدبيرها لأزمة المحروقات إلى جيب المواطنين، كمصدر للأموال المدفوعة في الدعم الاستثنائي للمهنيين رغم الأزمة الاقتصادية التي ألمت بهم وأضفت ارتباكا على معيشهم اليومي، وذلك من خلال رفع مداخيل الضريبة على القيمة المضافة المطبقة بنسبة 10٪ عن المحروقات TVA، وأيضا الضريبة على الاستهلاك الداخلي TIC، عوض اللجوء إلى خفض سلة الضرائب التي تفرضها على المحروقات مثل التقليص أو حذف ضريبة استهلاك المحروقات التي تصل إلى 10 في المائة، أو تقليص هامش الحصة الضريبية التي تصل إلى 37 في المائة على الغازوال و47 في المائة على البنزين.

> الدعم الاستثنائي الذي خصّصته الحكومة لمهنيي النقل وحدهم ودونما غيرهم من المواطنين، هو بمثابة **«حل ترقيعي لا يعالج المشكل في العمق»**، الحكومة نفسها لم تقبل به إلاّ بعد تلويح المهنيين بشل الحركة الاقتصادية
>
> الحسين اليماني
> الكاتب العام للنقابة الوطنية للبترول والغاز، العضو في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل

وشدّد اليماني، في حديثه لـ «الصحيفة»، على أن المستفيد الأول من هذا الدعم «الترقيعي»، هم الناقلون الكبار المنتمون لنقابة الاتحاد العام لمقاولات المغرب، التي حددت في البداية الرفع من ثمن نقل البضائع بـ 20 في المائة في بلاغها المعروف، وهو ما قابلته الحكومة بإقرار الدعم الاستثنائي «وكان من الصعب استثناء الناقلين الصغار والطاكسيات، حتى يبدو بأن الدعم مُوجّه بشكل عام لجميع المهنيين في النقل».

ومع الناقلين الكبار، يستفيد متزعّمو قطاع المحروقات وموزعيه في المملكة وخصوصا الغازوال، الذي تملك فيه شركة رئيس الحكومة عزيز أخنوش حصة الأسد بنسبة تُقدّر بـ 39 في المائة، ما يعني أن هذه الفئة راكمت أرباحا فاحشة خيالية على حساب جيوب المواطنين وتأزم الطبقة المتوسطة، في غضون السنوات السالفة التي شهدت ارتفاعا مجنونا في أسعار المحروقات تزامنا أيضا مع الأزمة الاقتصادية التي تتكبّدها المملكة.

ومع ارتفاع الأسعار لسنة 2022، تراجع استهلاك الغازوال بحوالي 6 في المائة «وكان هذا التراجع سيكون بصفة أكبر لو لم يتم تقديم الدعم الاستثنائي للناقلين، وهو ما كان سيلحق الضرر برقم معاملات شركات توزيع المحروقات، وأساسا الرواد في التوزيع وعلى رأسهم علامة رئيس الحكومة والشركات العالمية المتهمة من قبل مجلس المنافسة بشبهة التفاهم حول الأسعار منذ تحريرها في نهاية 2015»، ما يدفعنا وفق اليماني، إلى فهم حيكة الحكومة لمسألة تشبّث الحكومة بدعم مهنيي النقل.

ويقول اليماني، في حديثه لـ «الصحيفة»، أن الحكومة لا تسعى من خلال دعم المحروقات، للحد من التداعيات الاجتماعية «وإنما همها الوحيد هو اخماد نار الغضب والاحتجاج لدى المهنيين، سيّما وأن أثر الأسعار سببه وباعتراف الجميع، التضخم الذي عاشه المغرب والذي يعود في جزء كبير منه لارتفاع أسعار المحروقات مقابل تجميد وضعف الأجور لدى الطبقة المتوسطة ولدى عديمي الدخل».

وفي هذا الصدد، تساءل الكاتب العام للنقابة الوطنية للبترول والغاز، حول إن «كانت الحكومة أقرت تحرير أسعار المحروقات، فلماذا لا تكمل السلسلة وتحرر أسعار نقل المسافرين ونقل البضائع؟ وإن كانت الحكومة ترى خطورة في ذلك، فما عليها سوى إلغاء تحرير الأسعار والانتباه لتدهور الوضع المعيشي لعموم المغاربة ومنهم الطبقة المتوسطة التي ربما انزلقت الى الطبقة السفلى».

وحول إمكانية اللجوء إلى خفض سلة الضرائب المفروضة على المحروقات مثل تقليص ضريبة الاستهلاك أو هامش الحصة الضريبية، والتي كانت خطوة مطروحة أمام الحكومة لاعتمادها من أجل تحقيق استقرار الطبقة المتوسطة ومستعملي الطريق، يقول اليماني، إن الدعم الاستثنائي الموزع على المهنيين يعادل تقريبا قيمة ارتفاع الضريبة على القيمة المضافة، لذلك فالمطلوب من الحكومة هو اعتماد نظام الضريبة في الاتجاه المعاكس للأسعار من أجل تخفيض الضغط على المستهلكين الصغار والكبار.

وأوضح المتحدث، أن الضريبة على القيمة المضافة والضريبة على الاستهلاك الداخلي تفوق 3.5 درهم للغازوال و4.8 في البنزين، وعلى الحكومة البحث عن موارد جديدة للضريبة ومنها أساسا الضريبة على الثروة والممتلكات والضريبة على الشركات التي تحقق الأرباح الطائلة في المحروقات والتأمينات والأبناك والعقارات وغيرها.

من جهة ثانية، تُظهر المعطيات الرسمية، تراجعا مهما على مستوى عدد الطلبات المؤكدة للاستفادة الدعم الاستثنائي الذي أقرته الحكومة لمهنيي النقل، من 112 ألف و26 طلبا بهم 173 ألف و493 مركبة في مارس 2022، إلى 100 ألف و340 طلبا بهم 152 ألف و731 مركبة في نهاية مارس 2023، وفق المعطيات التي وفّرتها مديرية النقل الطرقي التابعة لوزارة النقل واللوجستيك، كما سجل أيضا انخفاضا في عدد المركبات المستفيدة من دعم المحروقات بأزيد من 10 آلاف مركبة بين الحصتين التاسعة والعاشرة، حيث انتقل الرقم من 163 ألف و38 مركبة مستفيدة في الحصة التاسعة التي تم إطلاقها في 9 فبراير 2023، إلى 152 ألف و731 مركبة في الحصة العاشرة التي انطلقت بتاريخ 27 مارس 2023.

> يقول اليماني، في حديثه لـ «الصحيفة»، إن الحكومة لا تسعى من خلال دعم المحروقات، للحد من التداعيات الاجتماعية «وإنما همها الوحيد هو اخماد نار الغضب والاحتجاج لدى المهنيين

ومع ذلك، ورغم استمرار الحكومة في محاباة فئة المهنيين و شراء الصحية» من خلال قبولها دعمهم من الزيادات في مبالغ الضريبة على القيمة المضافة بفعل ارتفاع أسعار المحروقات، ورفضها قبول تسقيف المحروقات لفائدة عموم المستهلكين من خلال التنازل عن كل أو جزء من الضريبة العامة على المحروقات، إلا أن نقابات النقل الطرقي، قلّلت في وقت سابق، من تأثير الدعم الاستثنائي الذي أقرته الحكومة منذ مارس من سنة 2022، لفائدة مهنيي النقل في سياق خطتها لمواجهة ارتفاع أسعار المحروقات، مطالبة في مقابل ذلك بوضع إطار قانوني ملائم لتنظيم قطاع النقل الطرقي للبضائع، يعزز مكاسب المهنيين ويضمن لهم كافة حقوقهم الشغلية، رغم تمسكها في نفس الوقت باستمرار هذا «الدعم الاستثنائي».

وترى النقابات المذكورة، أن المشاكل التي تؤرق مهنيي نقل البضائع ليست فقط ملف أسعار المحروقات، بل يتعلق الأمر أيضا بتسقيف وتقنين أسعار المحروقات بدلا من اتخاذ إجراءات «تقنية ترقيعية» دون أثر على جيوب المواطنات والمواطنين.

من جانبه، شدّد اليماني، على أن «تحرير الأسعار، لا يتناسب مع حجم مدخول المغاربة، وأن العودة لتنظيم الأسعار وتسقيفها وتعزيز الأمن الطاقي للبلاد من خلال إحياء التكرير بشركة سامير، هي الاجراءات الكفيلة بالمعالجة الشاملة لملف المحروقات، وما دون ذلك، فإن الحكومة تلعب بالنار وتعرض المصلحة العامة للخطر».

وكان وزير النقل واللوجستيك، محمد عبد الجليل، قد وعد بإخراج مشروع قانون مقايسة أثمنة النقل الطرقي من أجل تقديم إجابات هيكلية لإشكالية تقلبات أسعار المحروقات وعلاقتها بقطاع النقل الطرقي، وهو المشروع الذي يهم أنشطة النقل الطرقي للبضائع لحساب الغير والنقل السياحي ونقل المستخدمين لحساب الغير، ويستهدف فئة المهنيين، من أجل تمكينهم من آلية تساعدهم على التأقلم مع تقلبات الأسعار، من خلال إقرار مراجعة سعر النقل الطرقي في إطار عقود النقل المبرمة عند تقلب سعر الوقود.

وفي هذا السياق، عقد المسؤول الحكومي الوصي على القطاع سلسلة من الاجتماعات مع مختلف القطاعات الوزارية المعنية بنظام المقايسة، كما تم عرض مشروع هذا القانون على مهنيي قطاع النقل الطرقي قصد دراسته وإبداء ملاحظاتها بشأنه قبل عرضه على مسطرة المصادقة.

ويحدد مشروع هذا القانون، الالتزام بمراجعة سعر النقل البري المتفق عليه في البداية بين أطراف النقل ضمن "عقد" من خلال تطبيق تباين أسعار تكاليف الوقود في مؤشر تكلفة الوقود، المشار إليه في المادة 4 من نفس القانون، بين تاريخ إبرام عقد النقل وتاريخ إتمامه، عندما يتجاوز هذا التغيير في القيمة المطلقة عتبة 5 في المائة، كما ينُص على تحديد منتج سعر النقل المتفق عليه في البداية، والحصة من تكاليف الوقود والتغير في مؤشر أسعار الوقود بين تاريخ العقد وتاريخ إتمام عملية النقل، على أن يتم تغيير رسوم الوقود بالرفع أو التخفيض، حسب تطور سعر الوقود المذكور في «سفح الفاتورة».

وحوش التأمينات في المغرب..

مجلس المنافسة يُعري واقع الفساد في سوق يدر الملايير من الأرباح

الصحيفة – خولة اجعيفري

اختلالات بالجملة ووضع قاتم في سوق التأمينات بالمملكة، رصده مجلس المنافسة في رأيه حول وضعية المنافسة في سوق التأمين الذي يلعب دورا استراتيجيا وحاسما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

واتخذ المجلس، وفق ما جاء في التقرير الذي تتوفر عليه «الصحيفة»، مبادرة لإبداء رأي بشأن وضعية المنافسة في هذا القطاع، من خلال إجراء تحليل تنافسي لسوق التأمين، وللإطار القانوني والتنظيمي المؤطر لها، ولكيفية سيرها وللفاعلين والمتدخلين فيها وللمنتجات التي يتم تسويقها والأسعار المعمول بها، وكذا لشبكات التوزيع، وذلك بهدف تعزيز المنافسة في هذه السوق وتسريع وتيرة تطورها.

مجلس المنافسة أشار إلى أن قطاع التأمينات في المغرب يلعب دورا استراتيجيا وحاسما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تعبئة وتوجيه الادخار الوطني قصد توجيهه نحو تمويل ومواكبة المقاولات الناشطة في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، حيث قدّر قيمة استثمارات شركات التأمين حتى نهاية سنة 2021، بحوالي 210,3 مليار درهم (بقيمة الجرد)، موردا أنها استقرت في 221,3 مليار درهم بعد إدماج استثمارات شركات إعادة التأمين الحصرية.

تواطؤات يدفع ثمنها المواطن المغربي «الحلقة الأضعف» في معادلة الربح والخسارة

ولفت المصدر ذاته، إلى أن هذا القطاع يؤمن للفاعلين الاقتصاديين تغطية الأخطار مقابل أداء قسط قانوني بشكل منتظم محدد مسبقا، إضافة إلى ذلك يضطلع بدور اجتماعي من خلال الخدمات المقدمة في مجال التأمين على الحياة حيث يساهم في ضمان الأخطار التي تقع خلال حياة الشخص أو في حالة الوفاة.

قوانين بالية

وتربّع على عرش أوجه القصور والحواجز التي تؤثر سلبا على الأداء التنافسي لهذه السوق، أولها الحواجز القانونية التي تمنع ولوج مقاولات التأمين وإعادة التأمين والوسطاء إلى سوق التأمين بشكل مزدوج، وذلك في غياب الوضوح بشأن آجال معالجة طلبات منح الاعتماد لتمكين مقاولات التأمين وإعادة التأمين من مزاولة عمليات التأمين، سيما وأن دينامية دخول وخروج الفاعلين من سوق التأمين تظل محدودة للغاية، نظرا إلى وجود حواجز قانونية تعيق ولوج المتنافسين الجدد إلى السوق وتطوير الظروف المواتية لتوفير بيئة للمنافسة الحرة.

ولاحظ المجلس، في تقريره، أن الحد الأدنى المطلوب من حيث الرأسمال الاجتماعي أو الرأسمال التأسيسي يشكل حاجزا يحول دون ولوج المقاولات الصغرى والمتوسطة بالخصوص (المقاولات الناشئة) إلى السوق، والتي ترغب، مثلا، في التخصص في منتجات محددة أو طرح منتوج مبتكر في السوق لا يتطلب قاعدة مالية هامة. ويرى عبد النبي أبو العرب، المحلل الاقتصادي والمالي في تصريح لـ «الصحيفة»، أن المعيقات القانونية والمالية تجعل ولوج الشركات الجديدة الخاصة بالمقاولات المتوسطة والصغرى لهذا السوق، مهمة صعبة للغاية، ما يضرب في مبدأ التنافسية.

رصد المجلس مجموعة من الثغرات المتعلقة بالمنتجات والكيفيات العملية للبيع والتدبير في ما يخص الاكتتاب عن بعد لعقد التأمين ونزع الصفة المادية عن شهادات التأمين

وبحسب، أبو العرب، فإن هذا الواقع يتطلب إقامة تشريعات جديدة تقطع مع تلك البالية، من خلال تبسيط وتخفيف شروط الولوج إلى هذه السوق، وعقلنة سلطات هيئة المراقبة من خلال عدد من الإجراءات من بينها توضيح آجال الإجابة على طلبات الاعتماد الجديدة للشركات التي تود الدخول لهذه السوق.

المستثمر بين الحواجز والتواطؤات

وسجل مجلس المنافسة «غياب الرؤية بخصوص آجل معالجة طلبات الاعتماد»، موضحا أن الإطار القانوني والتنظيمي المنظم لقطاع التأمينات لا يحدد آجلا قانونيا يمنح لهيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي للرد على طلبات الاعتماد المقدمة من قبل مقاولات التأمين وإعادة التأمين لمزاولة أنشطتها.

اعتبر المجلس شرط امتلاك ما لا يقل عن 50 في المائة من الرأسمال من قبل أشخاص طبيعيين ذوي جنسية مغربية أو أشخاص اعتباريين خاضعين للقانون المغربي عائقا يحول دون الولوج إلى سوق وساطة التأمين، إذ **يحرم هذه السوق من الاستثمار الأجنبي ومن المهارة التي يمكن أن تساهم في ديناميتها**

ويشكل غياب هذا المقتضى على مستوى الإطار القانوني، وفق المجلس، حاجزا يحول دون الولوج إلى السوق بالنسبة للمستثمرين الذين يحتاجون إلى الرؤية والشفافية والسلامة القانونية في ما يتعلق بنظام الاعتماد.

ولا يمكن تحقيق ما سبق، بحسب الخبير الاقتصادي أبو العرب دون حلحلة واقع اختراق بعض الشركات المستثمرة والمتواجدة في السوق، لهيئة المراقبة ومشاركة في اتخاذ القرار داخل هذه السلطة، مشدّدا على أن الوضع بات من جهة ثانية يتطلّب تدخّلا جديا، لمواجهة هذه «الخروقات القانونية» الناجمة عن احتكار خدمات ومنتجات الوسطاء من لدن فاعلين آخرين، لتحقيق الربح السريع على حساب استغلال المستهلك المغربي، خاصة فيما يتعلق بالتأمين على الحياة، الذي تحتكر أربع شركات حوالي 63 في المائة من رقم معاملاته.

ومن شأن هذا الوضع، تقويض جهود الدولة في تحسين مناخ الأعمال وتشجيع الاستثمار، وكذا احترام مبادئ المنافسة الحرة في السوق المغربية، وتخالف أيضا العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وفق تحذيرات جمعية وسطاء ومستثمري التأمين، التي نبّهت إلى الاختلالات التي تشوب قطاع التأمين، والتي تقوم على بناء تكتلات اقتصادية لممارسة تحالفات من أجل الهيمنة الاقتصادية الكلية على القطاع، والتحكم بالتالي في الأسعار والاستفراد بالمستهلك المغربي، دون أي تنافسية حقيقية، مستغلين في ذلك إجبارية التأمين قانونا في العديد من فروعه، وغياب المراقبة الفعلية عن القطاع، لتحقيق أرباح فاحشة على حساب استغلال بشع لفئة عريضة من المستثمرين في قطاع الوساطة والتأمين، بعدم أداء التعويضات والحوافز والمستحقات التجارية المنصوص عليها قانونا لهاته الفئة، ووضع اتفاقيات وشروط موحدة فيما بينهم لتحديد تعريفة موحدة في الأسعار والعمولة والمعاملات التجارية في السوق.

انهيار سوق وساطة التأمين

من جهة ثانية، اعتبر مجلس المنافسة شرط اجتياز الامتحان المهني حاجزا لدخول سوق وساطة التأمين، إذ ينطوي، بحسبه، على عدة أوجه قصور إزاء مقاولات التأمين وإعادة التأمين والأشخاص الراغبين في الولوج إلى هذه السوق، وبمثابة عقبة قانونية تحول دون تطوير استراتيجية توزيع مقاولات التأمين وإعادة التأمين من حيث شبكة الوسطاء التي تمثل دعامة حيوية للسياسات التجارية الخاصة بها.

واعتبر المجلس شرط امتلاك ما لا يقل عن 50 في المائة من الرأسمال من قبل أشخاص طبيعيين ذوي جنسية مغربية أو أشخاص اعتباريين خاضعين للقانون المغربي عائقا يحول دون الولوج إلى سوق وساطة التأمين، إذ يحرم هذه السوق من الاستثمار الأجنبي ومن المهارة التي يمكن أن تساهم في ديناميتها.

عرض تأمين محدود وقليل الابتكار

واعتبر مجلس المنافسة، أن عرض التأمين في المغرب يهم أساسا المنتوجات التقليدية ولا يرقى إلى مستوى طلب فئات معينة من السكان، خصوصا في مجال توفير منتجات شمولية ومبتكرة للتأمين، مشيرا إلى أنه يتوفر على إمكانيات غير مستغلة، وقد تؤهله ليكون رائدا على صعيد إفريقيا والعالم العربي، من خلال النهوض بالتأمين الشمولي على الخصوص، الذي يعرف على أنه «مفهوم تأمين يستهدف الشرائح السكانية التي لا تلج بما يكفي إلى خدمات التأمين، ويمكن إقصاؤها كليا أو جزئيا من السوق».

ورصد المجلس مجموعة من الثغرات المتعلقة بالمنتجات والكيفيات العملية للبيع والتدبير في ما يخص الاكتتاب عن بعد لعقد التأمين ونزع الصفة المادية عن شهادات التأمين، «وهي ثغرات تحرم المستهلك من إمكانيات هامة في مجال تبسيط مساطر اكتتاب عقود التأمين وتنفيذها وتطوير منتجات جديدة تستجيب لحاجيات معينة».

المستهلك المغربي الحلقة الأضعف في المعادلة

أكدت جلسات الاستماع المنظمة في سياق مبادرة الإدلاء بالرأي الحالية، وفق المجلس، انعكاس هشاشة بعض فروع التأمين على المردودية الإجمالية للقطاع، بالنظر إلى التعويض الذي يتم بين الفروع والذي يبقى مسموحا.

ويرى مجلس المنافسة أن عقود التأمين تحرر بطريقة معقدة للغاية، تجعل المستهلك حتى الأكثر وعيا حائرا بشأن الحقوق والاستثناءات الفعلية الناجمة عن العقد المبرم.

كما توقف المجلس عند مسار معالجة ملفات حوادث السير الذي اعتبره ثقيلا ويتأثر بتعدد المتدخلين، وفي بعض الحالات، يصطدم المستهلك بعدة متدخلين على غرار مقاولات التأمين وإعادة التأمين والوسطاء والخبراء والميكانيكي وغيرهم.

وفي ما يتعلق بالأسعار، اعتبر المجلس أن مقاولات التأمين غير متطورة بما يكفي لمقارنة أسعار التأمين، بحيث يقتصر تحليل العروض، المقدمة من لدن المقاولات المختصة في مقارنة أسعار التأمين عبر مواقعها الإلكترونية، فقط على عروض مقاولات التأمين التي ترعاها مما يحرم المستهلك من أداة موثوقة وحاسمة لممارسة المنافسة بين مختلف مقدمي العروض.

ويتفق الخبير الاقتصادي والمالي، عبد النبي أبو العرب، مع ما ورد في مضامين رأي مجلس المنافسة، مشدّدا على أن سوق التأمين في الحقيقة، هي «شديدة التركيز خاصة في بعض منتجات التأمين الخاصة ببعض الشركات».

ونبه، الخبير الاقتصادي في حديثه لـ «الصحيفة»، إلى كون التأمين على المسؤولية المدنية لا يخضع إلى تنافسية حقيقية حيث تعتبر فيه الأسعار شبه جامدة منذ سنوات، وذلك في وقت يخضع وسطاء التأمين لنوع من الإطار الجامد في ما يتعلق بالعمولة التي يحصلون عليها.

وأشار المتحدث، إلى أن هذه العمولة «مستقرة منذ سنوات، في تناف تام مع شروط المنافسة، وذلك بالنظر إلى كونها ثابتة بين الشركات في نسبة محددة وهذا طبعا خلل يمس بتنافسية السوق».

لاحظ المجلس، أن الحد الأدنى المطلوب من حيث الرأسمال الاجتماعي أو الرأسمال التأسيسي يشكل حاجزا يحول دون ولوج المقاولات الصغرى والمتوسطة بالخصوص (المقاولات الناشئة) إلى السوق، والتي ترغب، مثلا، في التخصص في منتجات محددة أو طرح منتوج مبتكر في السوق لا يتطلب قاعدة مالية هامة.

وفي هذا الصدد، أكد المتحدث أن المستهلك المغربي، لخدمات التأمين هو الحلقة الضعيفة ضمن هذه المعادلة، بحيث «يجد نفسه أمام عقود شديدة التعقيد وتعويضات عن التأمين معقدة وتشوبها مساطر إدارية ومسطرية صعبة، الأمر الذي يستدعي تبسيطا ومراقبة أكثر تحمي المواطن من جشع التواطؤات والاختلالات التي تشوب القطاع».

ونبّه المتحدث، إلى أن ما يمنع وسطاء التأمين من تطوير خدماتهم، هي الشروط التي يواجهونها خاصة من خلال إجبارهم على موافقة الشركة الوصية الأم، عندما يرغبون في العمل مع شركات أخرى، ما يعرقل تطوير خدماتهم التي كانت موضوع شكوى مجلس المنافسة.

وشدّد الخبير الاقتصادي، على ضرورة تطوير مؤسسات الوساطة، التي «يجب أن تكون مستقلة على كافة الأطراف»، بهدف تجويد المنظومة المؤسساتية والقانونية والعملياتية خاصة من خلال مزيد من الرقمنة وتبسيط الجانب القانوني والتدبيري والمؤسساتي في هذا القطاع الواعد الذي يعتبر قطاعا استراتيجيا في الاقتصاد الوطني ويتوفر على إمكانات مهمة للتطور محليا وداخل الأسواق الأجنبية خاصة الأفريقية.

وسجل مجلس المنافسة **«غياب الرؤية بخصوص أجل معالجة طلبات الاعتماد»**، موضحا أن الإطار القانوني والتنظيمي المنظم لقطاع التأمينات لا يحدد أجلا قانونيا يمنح لهيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي للرد على طلبات الاعتماد المقدمة من قبل مقاولات التأمين وإعادة التأمين لمزاولة أنشطتها.

كأس العالم 2030.. معركة المغرب بسلاح المال والديبلوماسية وترشيح سيادي بروح ثلاث دول لتنظيم أكبر تظاهرة لكرة القدم في قارتين

الصحيفة – عبد الغفور ضرار

بعد خمس محاولات لم يحظ فيها بالتوفيق اللازم لتنظيم بطولة من حجم كأس العالم لكرة القدم، رفع المغرب التحدي من جديد لتنظيم هذا الحدث الكروي العالمي الذي بإمكانه أن يغير العديد من جوانب بنية الدولة، اقتصاديا، ورياضيا، وسياحيا، مع إشعاع دولي سيضع المملكة أمام فرصة تاريخية لإبراز إمكانياتها وتقديم نفسها لما يقارب 5 ملايير من المشاهدين الذين يتابعون التظاهرة على مدى شهر، حسب الأرقام التي قدمها الاتحاد الدولي لكرة القدم حول آخر بطولة نظمت في قطر، وهو الرقم المؤهل لأن يرتفع خلال كأس العالم 2030، بحكم اتساع شعبية كرة القدم دوليا.

ولم يعد تنظيم كأس العالم لكرة القدم، خيارا رياضيا فقط، بل أضحى تحديا للرفع من مستوى مكانة الدولة بين الأمم، وترقية اقتصادها، وبنيتها، وتأهيل نموذجها الاقتصادي والرياضي، وهو ما يجعلها تربح العديد من النقاط على جميع المستويات بما فيها الجانب السياحي، والمردود المالي، وإشعاع البلد على المستوى الدولي، ووضعه ضمن دائرة الضوء إعلاميا طيلة سنوات من مباشرة تحضيراته لهذا الحدث الأكثر جذبا للمتابعة والاهتمام على مستوى العالم.

+ ... ·

لم يعد تنظيم كأس العالم لكرة القدم، خيارا رياضيا فقط، بل أضحى **تحديا للرفع من مستوى مكانة الدولة بين الأمم، وترقية اقتصادها، وبنيتها، وتأهيل نموذجها الاقتصادي والرياضي**

المغرب يدخل تحدي التنظيم بملف مشترك مع إسبانيا والبرتغال

يتجه لدخول تحدي ربح رهان تنظيم كأس العالم 2030 بملف مشترك مع إسبانيا والبرتغال لمنافسة ملف رباعي يضمن الأرجنتين، وباراغواي، وأوروغواي، وتشيلي، وفق رغبة مدعومة بخبرة سابقة من أجل أن تكون السادسة ثابتة بعدما فشلت كل المحاولات السابقة من نيل حق تنظيم «المونديال» منفردا.

إعلان رغبة المملكة في الدخول غمار تنظيم كأس العالم جاء ضمن رسالة ملكية تلاها وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، شكيب بنموسى، بالعاصمة الرواندية، كيغالي، بمناسبة تسليم الكونفدرالية الإفريقية لكرة القدم، جائزة التميز لسنة 2022 إلى الملك محمد السادس، حيث عبر عاهل البلاد عن تقديم المغرب ملف مشترك مع إسبانيا والبرتغال لتنظيم كأس العالم 2030.

ضمن هذه الرسالة، أكد العاهل المغربي أن «هذا الترشيح المشترك، يعد سابقة في تاريخ كرة القدم، وسيحمل عنوان الربط بين إفريقيا وأوروبا، وبين شمال البحر الأبيض المتوسط وجنوبه، وبين القارة الإفريقية والعالم العربي والفضاء الأورومتوسطي، و أن هذا الترشيح سيجسد أيضا أسمى معاني الالتئام حول أفضل ما لدى هذا الجانب أو ذاك، وينتصب شاهدا على تضافر جهود العبقرية والإبداع وتكامل الخبرات والإمكانات».

الإعلان الملكي لهذا الترشيح المشترك، كان بمثابة خارطة طريق عمل للدبلوماسية المغربية، في التركيز على روح المشترك بين شعوب ثلاث دول يجمعها الفضاء الأورومتوسطي و إبراز قيمة الترشيح بين دولة في شمال أفريقيا ودولتين في أوروبا.

معطى الإعلان الملكي الذي رسم خارطة طريق الدفاع عن الملف المغربي، دفعت فوزي لقجع، رئيس ملف ترشح المغرب لاستضافة كأس العالم 2030 المشترك مع إسبانيا والبرتغال، إلى التأكيد على أن هذا الترشيح المشترك غير المسبوق، يعكس تظافر جهود وإمكانات القارتين الإفريقية والأوروبية، مؤكدا أنه من شأنه أن يجسد كما أكد على ذلك الملك محمد السادس معاني التئام الشباب الأفريقي والأوروبي وشباب البحر الأبيض المتوسط وشباب العالم العربي حول موضوع يجعل من كرة القدم قاطرة للتنمية ووسيلة لتظافر الجهود وتكامل الخبرات.

هذا، واعتبر الملف الثلاثي المغربي والإسباني والبرتغالي، مفاجأة كبيرة على الصعيد الدولي بعد الإعلان عنه، خصوصا وأنه لأنه مرة سيتم تنظيم تظاهرة من هذه القيمة بين دول من قارتي إفريقيا وأوروبا، كما مَثّل تحديا للظفر بهذا الملف، وإقناع الاتحاد بجدواه الرياضي والاقتصادي والثقافي.

في هذا السياق، أكد المحلل السياسي الحسين كنون، رئيس المرصد المغاربي للدراسات السياسية الدولية، في تصريح للصحيفة أن ترشح المغرب لاستضافة شرف تنظيم كأس العالم 2030، مع إسبانيا والبرتغال، جاء بناء على التقارب الجغرافي، والسياسي، وتقريب العلاقات الاستراتيجية، خصوصا مع الجانب الإسباني، الذي عبر في وقت سابق عن دعمه للمقترح المغربي المتمثل في الحكم الذاتي، وهذا بطبيعة الحال جاء بفضل سياسة الملك محمد السادس، بصفته قائدا للدبلوماسية الداخلية و الخارجية.

+ ... ·

واعتبر الملف الثلاثي المغربي والإسباني والبرتغالي، مفاجأة كبيرة على الصعيد الدولي بعد الإعلان عنه، خصوصا وأنه لأنه مرة سيتم تنظيم تظاهرة من هذه القيمة بين دول من قارتي إفريقيا وأوروبا، كما مَثّل تحديا للظفر بهذا الملف، وإقناع الاتحاد بجدواه الرياضي والاقتصادي والثقافي

كما يعد هذا الترشيح تلاقح حضاري للمد الثقافي المغربي الأوروبي عبر التاريخ خصوصا المغربي الإسباني، إضافة الى القرب الجغرافي على بعد كيلومترات قليلة من إسبانيا والبرتغال بحراً، وهي النقطة التي تخدم مصلحة هذا الملف الثلاثي، والتي ستساهم في استقطاب ملايين المشجعين مع إمكانية متابعتهم لأكثر من مباراة في اليوم الواحد، إضافة إلى ذلك، أن الثقة في المغرب جاءت نظير الخبرة التي راكمتها المملكة في استضافة العديد من التظاهرات الرياضية القارية والعالمية، وهو ما يجعلها قوة قارية في مجال كرة القدم، إضافة إلى تواجد 54 اتحادا من القارة الإفريقية، و55 اتحادا من أوروبا، والخبرة الكبيرة للبلدان الثلاثة في تنظيم أكبر التظاهرات الرياضية الدولية، والاستقرار والأمن الذي تنعم به هذه البلدان المرشحة لكأس العالم 2030، كلها مؤشرات تصب في صالح الملف الثلاثي للظفر بشرف تنظيم كأس العالم 2030. من جهته اعتبر الدكتور عبد الباسط الحجوي، أستاذ باحث بمعهد مهن الرياضة بالقنيطرة، متخصص في التدبير و التسويق الرياضي، في حديث مع «الصحيفة» على أن ترشح المغرب لتنظيم المونديال في ملف مشترك مع الجارين الشماليين، سيعزز من قوة المغرب قاريا وإقليميا، مشيرا إلى أن الملف سيكون قويا عن ملف النسخ السابقة، وذلك بعد بلوغه نصف نهائي مونديال قطر، وتألق الفرق المحلية في البطولات القارية، وانخراط الجامعة في تطوير اللعبة على المستوى والقاري.

من جهته كشف المحلل السياسي الحسن كنون، أن شروط نجاح المغرب متوفرة في الملف الثلاثي، أولا الإنجاز التاريخي في مونديال قطر، ثانيا، البنيات الرياضية والسياحية والطرقية، إضافة الموقع الجيو استراتيجي المطل على المحيط الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط، كما أن البلد ينعم بالأمن والأمان، وأصبحت للمملكة الموثوقية من جل القوى السياسة قاريا وعربيا وعالميا، وهو ما يشكل حافزا وامتيازات للملف المغربي.

وأوضح الدكتور عبد الباسط الحجوي، في حديثه، أن المغرب بدأ في العمل في الأوراش الرياضية والاقتصادية، لتأهيل العديد من المنشآت الرياضية، داعيا في نفس الوقت تسريع هذه الأوراش، بغية تحقيق الحلم الذي تسعى إليه المملكة منذ عقود.

التكلفة المالية

من المنتظر أن تضخ خزينة الدولة مبلغا يتراوح بين 5 و6 مليارات دولار من التكلفة الاجمالية التي ستكون ما بين 15 و20 مليار دولار، وفق دراسة شركة «سوجي كابيتال جيستيون»، سيتم تخصيصها لتأهيل العديد من الملاعب على غرار المركب الرياضي الأمير مولاي عبدالله بالرباط، و ملعب ابن بطوطة بطنجة، في انتظار بدء الإصلاحات بالمركب الرياضي محمد الخامس بالدار البيضاء، خلال الفترة المقبلة، بتكلفة 3 مليارات درهم، إضافة إلى رصد 15 مليار درهم لبناء ملاعب جديدة، على غرار ملعب الدار البيضاء الكبرى الذي سيكلف 6 مليارات درهم، إضافة إلى ملعبين موازيين في الرباط ومراكش بتكلفة 6 مليارات درهم.

يقول الأستاذ الباحث بمعهد مهن الرياضة بالقنيطرة، إن «التكلفة المالية لتنظيم المونديال بعد مونديال قطر ستكون ضخمة، خصوصا أنها أنفقت حوالي 220 مليار دولار وهو رقم قياسي غير مسبوق قياسا بالدورات السابقة، حيث في مونديال 1998 أنفقت فرنسا حوالي مليارَي دولار، و7 مليار دولار في نسخة كوريا الجنوبية واليابان سنة 2002، أما في مونديال 2006، فقد أنفقت ألمانيا حوالي 4.3 مليار دولرا، وفي جنوب إفريقيا 2010، أنفقت ما يزيد على ثلاثة مليار ات دولار، ثم ارتفعت التكلفة في مونديال البرازيل 2014 إلى 15 مليار دولار، ثمفي عام 2018 صرفت روسيا على تنظيم كأس العالم 11 مليار دولار.

وأشار المتحدث، إلى أن التكلفة المالية التي سيخصصها المغرب لاحتضان نهائيات كأس العالم 2030 تتطلب الاعتماد على مشاركة القطاع الخاص والشراكات الدولية، في هذا المشروع من خلال خلق مجموعة من الاستثمارات والشراكات أساسية لدعم الحكومة المغربية في تنظيم هذا الحدث الرياضي الكبير وتسهيل التعامل مع التكاليف الهائلة المرتبطة به.

20 مليار دولار

سيتم تخصيصها لتأهيل العديد من الملاعب على غرار المركب الرياضي الأمير مولاي عبدالله بالرباط، و ملعب ابن بطوطة بطنجة

23 مليار درهم لبناء الملاعب وتحديثها

لاشك أن انتزاع كأس العالم من دول منافسة، يتطلب الكثير من الجهد والعمل، دراسة مغربية طالبت الدولة بتوفير مبلغ 23 مليار درهم من الاستثمارات لبناء الملاعب ومراكز التدريب في ميزانيتها خلال الفترة من 2024 إلى 2030، قبل أن يخرج رئيس الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم، مؤكدا أنه سيتم إعادة تأهيل 5 إلى 6 ملاعب مرشحة لاحتضان كأس العالم، منها بناء ملعب واحد بمدينة الدار البيضاء بسعة تبلغ 93 ألف متفرج، مع إعادة تأهيل كل من ملعب مراكش، أكادير، فاس، الرباط وطنجة، للرفع من جودة بنيتهم التحتية، علماً أنها احتضنت سابقاً العديد من التظاهرات الرياضية القارية الكبيرة، والعالمية على غرار كأس العالم للأندية. ملف التنافس على كأس العالم، أمامه بروفة استباقية للمغرب في حال الظفر بتنظيم «كان 2025»، من إنشاء ملعب الدار البيضاء الكبير في ظرف ثلاث سنوات من الآن، إضافة الى إصلاح وتوسيع ملاعب، طنجة، الرباط، فاس، مراكش، أكادير، حيث سيتم إزالة مضمار ألعاب القوى، وإضافة مدرجات تجعل سعة الملاعب الخمسة بشكل جزئي أو بشكل كامل ، إضافة إلى تهيئ المرافق الداخلية الخاصة بالمشجعين وكبار الضيوف والممرات الأمنية والتجهيز بالكاميرات المتطور للبث والمراقبة، فضلاً عن توسيع مرآب السيارات حتى تستجيب للمعايير التي يفرضها الاتحاد الدولي لكرة القدم «فيفا».

وفي دراسة لشركة «سوجي كابيتال جيستيون»، أشارت إلى أن الاستعدادات تحتاج إلى تخصيص 8 مليارات درهم لتجديد وإنشاء مراكز التدريب الحالية، والتي يبلغ عددها 61 مركزا، إضافة الى 17 مليار درهم لتطوير شبكة المواصلات بين المدن المرشحة، بما في ذلك تحسين الخط الحديدي بين الدار البيضاء ومراكش، مشيرة إلى أن الدولة ينبغي عليها أن تغطي مبلغ 23 مليار درهم من الاستثمارات اللازمة لبناء الملاعب ومراكز التدريب في ميزانيتها خلال الفترة من 2024 إلى 2030.

<< ملف التنافس على كأس العالم، أمامه **بروفة استباقية للمغرب في حال الظفر بتنظيم «كان 2025»**، من **إنشاء ملعب الدار البيضاء الكبير في ظرف ثلاث سنوات من الآن، إضافة الى إصلاح وتوسيع ملاعب، طنجة، الرباط، فاس، مراكش، أكادير، حيث سيتم إزالة مضمار ألعاب القوى، وإضافة مدرجات تجعل** سعة الملاعب أكبر، وتغطية الملاعب الخمسة بشكل جزئي أو بشكل كامل ، إضافة إلى تهيئ المرافق الداخلية الخاصة بالمشجعين وكبار الضيوف والممرات الأمنية والتجهيز بالكاميرات المتطور للبث والمراقبة

التسويق لـ «المغرب»

سيستفيد المغرب من تسويق علامته «صنع في المغرب» كبلد سياحي ثقافي وسوق مالية إفريقية مؤثرة، مما سيجلب الاستثمار الأجنبي، عبر إنشاء مشاريع جديدة، ستخلق مجموعة من فرص الشغل وإنعاش احتياطي العملة الأجنبية، وكذا إضافة السيولة المالية للسوق الوطنية، مما سيجعله من أقوى الاقتصادات الإفريقية.

كما سيكون للمونديال دورا كبيرا في تعزيز الاقتصاد عبر ارتفاع فرص العمل وتوفر الفرص التجارية والاستثمارات، إضافة إلى الترويج الثقافي والرياضي، حيث سيعرض المغرب للعالم ثقافته وتاريخه الحافل، وكذلك تعزيز العلاقات الدولية مع الدول المشاركة وزيادة التعاون الثنائي في مجالات مختلفة.

ويرى عبد الباسط الحجوي، أنه في حال احتضان المغرب للمونديال، ستكون فرصة مناسبة لتسويق صورة المملكة في العالم، مما سيساهم في زيادة السياحة الرياضية والترويج للبلد كوجهة ممتازة لاكتشاف تراثها الغني وثقافتها المتنوعة.

وبدوره، قال رئيس المرصد المغاربي للدراسات السياسية الدولية، إن المغرب في حال الحصول على شرف تنظيم مونديال 2030، سيعرف قفزة نوعية وثورة اقتصادية وتجارية غير مسبوقة، كما سيربح سنوات كبيرة في التنمية الاقتصادية والتجارية والبنية التحتية والفندقية، والمواصلات، والشبكة الطرقية، لأن الكل مرتبط في بعضه البعض، حيث لا يمكن تشييد الملاعب دون الاهتمام بالطرق والمطارات والسكك الحديدية، لذلك المغرب مطالب بترميم وتحسين وتوسعة كل المطارات والطرق، لأننا ملزمين بدفتر التحملات الذي يفرضه الاتحاد الدولي، حتى يحظى الثالوث الإسباني والبرتغالي والمغربي، بشرف نيل تنظيم مونديال 2030.

توقعات بجلب القطاع السياحي لـ 120 مليار درهم

توقعت شركة «سوجي كابيتال جيستيون»، أن القطاع السياحي سيجلب حوالي 120 مليار درهم، وهو ما سينعكس إيجابا على قطاع البنوك والاتصالات، حيث سيكون المستفيد الأول من الزيادة في التمويل المصرفي المعلق المخصص لمشاريع البنية التحتية، كما ستزيد المشاريع المختلفة عبر طلبات شركات البناء المدرجة في البورصة، كما يجب أن يستفيد القطاع المصرفي من تنظيم كأس العالم هذا. من خلال زيادة التمويل المصرفي المتميز .المخصص لمشاريع البنية التحتية (بناء الفنادق والبنية التحتية وقطاعات أخرى.

في هذا الإطار أوضح عزيز أخنوش رئيس الحكومة، أن الزخم الاستثنائي الذي تعرفه بلادنا، والإشعاع العالمي الذي شهدته المملكة خلال كأس العالم 2022، وترشيح المغرب إلى جانب كل من إسبانيا والبرتغال لتنظيم كأس العالم 2030،كلها عوامل مساعدة لتنزيل خارطة الطريق الاستراتيجية لقطاع السياحة، بميزانية تصل إلى6.1 مليار درهم خلال الفترة 2023 2026-.

من جهتها اعتبرت، وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، فاطمة الزهراء عمور، أن خارطة الطريق، تروم إعادة وضع قطاع السياحة في صلب الأولويات الوطنية، حيث تتمثل الرؤية في مضاعفة عدد السياح الوافدين ليصل إلى 26 مليون سائح في أفق 2030.

وهنا نرى أن الدكتور عبد الباسط الحجوي، اتفق مع هذا التوجه الحكومي، مؤكدا أن المغرب منذ ترشيح مونديال 94، انطلق في تطوير مجموعة من الفنادق وتشييد أخرى، مبرزا أن الدولة استطاعت تشييد مجموعة من الطرقات ووسائل المواصلات التي بدأ العمل عليها منذ سنوات، وذلك حتى لا يقع الملف المغربي في خطأ السنوات الماضية، وأشار الى أن الانجاز التاريخي للمنتخب المغربي في مونديال قطر كأول بلد إفريقي يصل إلى نصف النهائي، أعطى إشعاعا كبيرا لإسم المغرب في محركات البحث في الانترنيت، مشيرا الى أن هذا التنظيم سيعزز العلاقات الثنائية بين المغرب وإسبانيا والبرتغال في مجال السياسي ومكانته في العالم، نظرا إلى الموقع الاستراتيجي بين الدول وهي النقطة التي تخدم مصلحة هذا الملف الثلاثي.

كما اعتبر الحسين كنون، أن إحداث نفق مائي يربط المغرب بإسبانيا، لن يستفيد منه الدول المرشحة فقط، بل كل دول القارتين الإفريقية والأوروبية، وهو ما سيساهم في التسويق السياحي للمغرب في العالم لاستقطاب الآلاف من السياح، مما سينعكس إيجابا على الاقتصاد الوطني وخلق فرص الشغل للشباب المغاربة.

حقيقة يراها الجميع في كون تنظيم كأس العالم سيكون له تأثير إيجابي على قطاع السياحة المغربي على المدى القصير والمتوسط، من خلال التوافد الكبير للسياح خلال فترة المونديال والسنوات المقبلة، ومن المتوقع تحسن العرض الفندقي الوطني لتحقيق أهداف قطاع السياحة على المدى المتوسط والطويل. ومن المتوقع إضافة 100 ألف سرير إضافي لتلبية الطلب، حسب حسابات فرع «سوسيتيه جنرال»، كما ينبغي أن يستفيد قطاع الاتصالات من تنظيم هذا المونديال، من خلال زيادة حركة الصوت والبيانات، فضلاً عن تحسين معدلات الاتصال على المستوى الوطني.

ومن المتوقع توافد الاستثمارات لتوسيع وتحسين البنية التحتية لشبكة البلاد، وكذلك تسريع تنفيذ 5G، وهو ما سيرفع مداخيل العملة الصعبة لتتجاوز 200 مليار درهم بالإضافة إلى ارتفاع مستوى استهلاك السياحة الداخلية إلى ما يقارب 120 مليار درهم في أفق 2030.

> توقعت شركة «سوجي كابيتال جيستيون»، أن القطاع السياحي سيجلب حوالي 120 مليار درهم، وهو ما سينعكس إيجابا على قطاع البنوك والاتصالات، حيث سيكون المستفيد الأول من الزيادة في التمويل المصرفي المعلق المخصص لمشاريع البنية التحتية

فلسفة الإستعداد لتنظيم المونديال بين المال و البناء

أكد منصف اليازغي الباحث المغربي المتخصص في السياسة الرياضية، في حديث خاص للصحيفة، أن ترشيح المغرب لاستضافة مونديال 2030، يأتي كتتويج لمسار طويل منذ عهد الراحل عبد اللطيف السملالي الذي اقترح على الملك الراحل الحسن الثاني الترشح لاحتضان مونديال 94، و هو مسار طويل من الترشيحات والاخفاقات، ومن اللحظات التي كنا قريبين منها للظفر بشرف الاستضافة سنة 2010، و هو مسار طويل من التعرف على كيف تدار الفيفا من 24 عضوا كانوا يتحكمون في البلد الذي سينال شرف التنظيم، ومسلسل من الرشاوي والتلاعبات التي انفجرت سنة 2014 واتضح أنه كيف وقع التلاعب في فوز جنوب أفريقيا بمونديال 2010.

إذن هو ترشيح مستحق يأتي في سياق خاص للكرة المغربية والإنجاز التاريخي في مونديال قطر، يقول اليازغي، مضيفا أنه ترشيح طبيعي للمغرب وفق ظروف مواتية مع إسبانيا البلد الكروي القوي، وكذا، البرتغال، وأيضا أول مونديال يجمع بين قارتين برؤى اقتصادية وسياسية جغرافية واضحة جدا تنبني على تقديم مونديال بـ 48 منتخبا في قارتين بشكل سيكون غير مسبوق كما قال الملك في خطابه الأخير.

واعتبر اليازغي، أن أي دولة ترغب في احتضان تظاهرة كبرى يتوجب أن تكون لديها رؤية مستقبلية، تتجلى في كون أنه من يحتضن أي دورة من أجل الاحتضان قد يتكبد خسائر كبرى، لأن الترشيح يتطلب تصور بعيد المد إضافة إلى أبعاد اقتصادية أخرى. وحينما نقول كأس العالم يؤكد اليازغي، يجب أن ننزع من ذهننا أن نشيد الملاعب فقط، رغم أن هذا الأمر أصبح تقليديا ومتجاوزا، لأن الترشح هو في حد ذاته تطوير الدولة برمتها، كما حدث في قطر التي صرفت 220 مليار دولار، حيث وجهت 210 إلى تحديث البنية التحتية للعاصمة الدوحة، مما جعلها قبلة سياحية وإدارية وسياسية لمختلف أطراف العالم.

> أكدت الجامعة الإسبانية لكرة القدم في بيان : **«هذا ترشيح تاريخي لأنه للمرة الأولى ستنظم بطولة كأس العالم بشكل مشترك في قارتين مختلفتين»**. وأضافت أن اتحاد الدول الثلاث المجاورة في تعزيز الروابط بين أوروبا وإفريقيا، وكذلك منطقة البحر الأبيض المتوسط بأكملها، سوف **يلهم الآلاف من الشباب من القارتين في مشروع مشترك يستثمر التأثير الذي تحدثه كرة القدم على التنمية الرياضية والاجتماعية في المنطقة**

وأضاف المتخصص في السياسة الرياضية، أن المغرب يعول على أن يكون المونديال فرصة فيما فشلت فيه الحكومات والسياسيون، بأن يتحقق عن طريق الرياضة، كيف ذلك؟ يضيف اليازغي بأن هناك دفتر التحملات تفرضه الفيفا على الدول المرشحة، ويجب الالتزام به، من خلال توفير المستشفيات والمطارات ووسائل النقل، إضافة الى كل جوانب الملعب، مبرزا أن الأمر يتعلق برغبة المغرب في تنمية شاملة، من خلال تحقيق حمله واستغلال هذا الأمر في تطوير بنيته التحتية، كما وقع لإسبانيا التي نجحت في تأهيل مدينة برشلونة، إلى درجة أن ما صُرف على الألعاب الأولمبية لم يصرف على المدينة، التي أصبحت فيما بعد قبلة سياحية عالمية.

وبخصوص التكلفة المالية، قال منصف اليازغي إنه يصعب تحديد رقم نهائي، لكن حسب بعض الدراسات، أن تنظيم المونديال في المغرب سيكلف الدولة 50 أو 60 مليار درهم، يعني رقم لا نقول إنه سهل، ونرى بأنه مشروع حكومي، وبالتالي الأمر سيكون موزعا بين 23 مليار درهم من ميزانية الدولة و17 مليار درهم من المؤسسات العمومية 10 مليار درهم من موارد مالية أخرى، المهم أن هذه الميزانية ستكون موجهة لخلق ثورة في البناء ستخلق أوراشا وفرص شغل وستترك للمغرب والأجيال المقبلة، بنية تحتية مؤهلة لجعل المغرب قبلة للسياحة ومكانة للمجتمع المغربي بأن يعيش بشكل أفضل.

دعم أفريقي كاسح وإشادة دولية

منذ سنة 2017، دأبت الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم، على توقيع عدد من الشراكات مع نظيراتها الأفريقية، حيث تم إبرام حوالي 40 اتفاقية شراكة بهدف تبادل الخبرات والتجارب في مجال التدريب والتكوين والتأطير والتحكيم، وتنظيم المباريات الودية والتجمعات الاعدادية واللقاءات الرسمية في المغرب، وهو أكده المكتب التنفيذي للكونفدرالية الإفريقية لكرة القدم (كاف)، الذي صادق بالإجماع على دعم ترشيح المملكة المغربية لاستضافة كأس العالم لكرة القدم 2030 إلى جانب إسبانيا والبرتغال.

من جهتها تفاعلت الجامعة الملكية الإسبانية لكرة القدم، مع ترشيح إسبانيا والبرتغال والمغرب لاستضافة نسخة 2030 من مونديال كأس العالم لكرة القدم ووصفته بـ «التاريخي»، مؤكدة أن هذا الترشيح غير المسبوق سيعزز الروابط بين أوروبا وإفريقيا.

وأكدت الجامعة الإسبانية لكرة القدم في بيان: «هذا ترشيح تاريخي لأنه للمرة الأولى ستنظم بطولة كأس العالم بشكل مشترك في قارتين مختلفتين». وأضافت أن اتحاد الدول الثلاث المجاورة في تعزيز الروابط بين أوروبا وإفريقيا، وكذلك منطقة البحر الأبيض المتوسط بأكملها، سوف يلهم الآلاف من الشباب من القارتين في مشروع مشترك يستثمر التأثير الذي تحدثه كرة القدم على التنمية الرياضية والاجتماعية في المنطقة. وقالت إن الأمر يتعلق بأقوى عرض ممكن لكأس العالم 2030 من الناحية الاجتماعية والرياضية والثقافية، وكذلك من حيث البنية التحتية.

ومن جهتها أشادت مجلة «ذي أتليتيك» المتخصصة، بالملف الأوروبي والأفريقي، مشيرة إلى أن القرب بين المغرب وإسبانيا، على وجه الخصوص، يجعل الشراكة لاستضافة مونديال 2030 مسألة أكثر عملية. وأوضحت المجلة التابعة لصحيفة «نيويورك تايمز» أن حوالي 12 كلم فقط تفصل بين البلدين القارتين.

وأوردت المجلة الصربية «ديبلوماسي آند كوميرس»، على موقعها الإلكتروني، أن الترشيح المشترك المقدم من طرف المغرب وإسبانيا والبرتغال من أجل تنظيم كأس العالم لكرة القدم 2030، سيمكن من «إحداث جسر يربط بين القارات».

شروط الفيفا لاستضافة المونديال

لا بأس أن نقف عند ما يفرض الاتحاد الدولي لكرة القدم «فيفا» مجموعة من الشروط على الدول الراغبة لاستضافة نهائيات كأس العالم 2030، من بينها التوفر على 14 ملعبا تتوفر فيها مجموعة من الشروط، من بينها 7 ملاعب جاهزة، أو قيد الإنشاء حاليا. كما تشترط أن تكون الطاقة الاستيعابية للملاعب، في 40 ألف مقعد لمباريات دور المجموعات ومباريات الدور الثاني، ودور الثمن وربع النهائي "باستثناء المباراة الافتتاحية، و60 ألف متفرج في مباراتي نصف النهائي، و80 ألف متفرج في المباراة الافتتاحية والنهائية، مشيرا الى أن جميع الملاعب يجب أن تكون مغطاة بشكل كلي أو قابل للسحب.

> لا يختلف إثنان في كون استضافة نهائيات كأس العالم 2030، ستشكل فرصة استثنائية للمغرب لزيادة تأثيره الدولي والرياضي وتنمية الاقتصاد المحلي.

أما بخصوص أرضية الميدان، عليها ان يكون فيها 105 مترا طولا و 68 متراعرضا، على أن تكون مساحة أرضية الملعب: 125 مترا طولا، و85 مترا عرضا، كما تفرض «الفيفا» أن سعة الملعب الإجمالية، أن تحتوي على 8 في المائة من المقاعد مخصصة للضيافة، حيث تحدد 2200 مقعد في مباريات دور المجموعات والدور الثاني ودور الثمن، و4000 مقعد في دور ربع النهائي ومباراة الترتيب، و5400 مقعد في دور نصف النهائي، و7000 مقعد في مباراة الافتتاح والمباراة النهائية. إضافة إلى تخصيص مقاعد لكبار الشخصيات في المنصة الشرفية حيث حددت 2000 مقعد في المباراة الافتتاحية والنهائية، 1300 مقعد لمباراتي نصف النهائي، 800 مقعد على الأقل في مباريات ربع النهائي، وما لا يقل عن 700 مقعد في المباريات الأخرى، مع تخصيص 30 في المائة، على الأقل، من صالات الضيافة من إجمالي صالات الضيافة في الملعب أو بالقرب منه، إضافة الى مقاعد «كبار الشخصيات التي لايجب أن تكون أقل من 300 مقعد في المباراة الافتتاحية والنهائية، و200 مقعد على الأقل في مباراتي نصف النهائي، وما لا يقل عن 100 مقعد في مباريات ربع النهائي، وما لا يقل عن 75 مقعدا لجميع المباريات الأخرى.

كما اشترطت «الفيفا» إنشاء قرى للضيافة التجارية، تابعة للاتحاد الدولي، لا تبعد أكثر من 300 متر عن الملعب، فضلا عن أن كل ملعب يجب أن يكون مجهزا بمرافق وقوف سيارات كافية في محيطه الداخلي والخارجي، إضافة الى توفر كل ملعب على مراكز إعلامية تضم منطقة مختلطة وقاعة مؤتمرات صحفية، واستوديوهات تلفزيونية، ومنصات عرض داخل الملعب. وأبرز «الفيفا»، أنه في حال عدم الاستجابة للشروط المحددة سلفا، يعتبر ذلك خرقا لشروط دفتر التحملات لاستضافة كأس العالم، مما قد يشكل سببا يعطي الحق لإنهاء الترشح من طرف كونغرس الفيفا.

ولا يختلف إثنان في كون استضافة نهائيات كأس العالم 2030، ستشكل فرصة استثنائية للمغرب لزيادة تأثيره الدولي والرياضي وتنمية الاقتصاد المحلي. ومع التخطيط والاستثمارات الصحيحة، يمكن للمغرب أن يوفر الموارد والبنية التحتية اللازمة لجعل هذا الحلم حقيقة ملموسة واستضافة أحد أعظم الأحداث الرياضية في العالم، وربما جعله قاطرة إلى مغرب جديد.

كل الأخبار...
في تطبيق واحد

خبر عاجل
خدمة الخبر العاجل
تتيح لك التوصل **بآخر الأخبار لحظة وقوعها**
عبر تطبيق الصحيفة

ANDROID APP ON Google play
Download on the App Store

الصحيفة ASSAHIFA.COM

الصحيفة
ASSAHIFA.COM

#assahifa
www.assahifa.com

اكتشف...
النسخة الإنجليزية

#assahifa_english
ASSAHIFA
ENGLISH